جامعة عين تموشنت "بلحاج بوشعيب"

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

دور الطرق الكمية في تسيير السيولة في البنك

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة تلمسان-"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص : محاسبة و جباية معمقة

من إعداد الطلبة :

✓ بن شعايب يوسف سيف الإسلام

تحت إشراف :

✓ أ. غازي عدة سليم

أعضاء لجنة المناقشة

د. بن نافلة نصيرة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. غازي عدة سليم	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د. ناخي فوزية	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية : 2024- 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: و قال ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني في عبادك الصالحين.

(الآية 19 من سورة النمل).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يشكر الله من لا يشكر الناس.

(رواه أحمد والبخاري وصححه الألباني).

الحمد لله والثناء و الشكر لله على نعمه و على توفيقنا لإنجاز هذا العمل، اعترافا للفضل و تقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذ عدة سليم لتكرمه بقبول الإشراف على هذه المذكرة و للجهد الكبير و الوقت الثمين الذي بذله من خلال توجيهاته و متابعته لي من بداية هذه المذكرة حتى إكمالها و فجزاه الله كل خير و جعلها في ميزان حسناته.

كما نتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم و تكرمهم لقراءة و مناقشة هذا العمل، و لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل الموظفين بنك الفلاحة و التنمية الريفية على المعلومات القيمة و حسن ،

إلى كل أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي،

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك، و لا تطيب الأخرة إلا بعفوك، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله،

إلى من أدى الأمانة و بلغ الرسالة و نصح الأمة، إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم،

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما عز و جل: " و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

(الآية 24 سورة الإسراء).

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من كلله الله بالهبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد، من أراد أن يرى فلذة كبده متخرجا لخوض غمار الحياة أبي العزيز أطال الله في عمره،

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء والتضحية، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى ما أملك أمي الحبيبة أطال الله في عمرها،

إلى كل أصدقائي ورفاق دربي وإخوتي التي لم تلدهم أمي،

.إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة

الملخص:

تُعد السيولة من الركائز الأساسية التي تضمن للبنك قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وتحقيق استقراره المالي. تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى فاعلية الأساليب الكمية في تحسين سيولة البنوك، من خلال تسليط الضوء على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ، بالاعتماد على بيانات شهرية للفترة الممتدة من 01 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2025، وفقًا لما توفره وكالة "بلومبرغ."

ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج التجريبي من خلال تطبيق نموذج Box & Jenkins باستخدام برنامج Eviews 13 الإحصائي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على الأساليب الكمية يوفر دقة أكبر في التنبؤ باحتياجات السيولة مقارنة بالطرق التقليدية، حيث أظهر نموذج Box-Jenkins كفاءته في التنبؤ على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: الأساليب الكمية، السيولة، البنوك، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، نموذج Box-Jenkins.

Abstract :

Liquidity is a fundamental element to ensure a bank‹s ability to meet its financial obligations and maintain financial stability. This study aims to assess the effectiveness of quantitative methods in enhancing bank liquidity‹ using the case of the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR). The analysis is based on monthly data from January 1‹ 2022‹ to December 31‹ 202‹5 sourced from Bloomberg.

To achieve the study‹s objectives‹ an experimental approach was adopted by applying the Box & Jenkins model through the statistical software EViews 13to forecast liquidity demand. The findings reveal that quantitative models offer greater accuracy in prediction compared to traditional approaches‹ with the Box-Jenkins model proving to be the most suitable for short-term liquidity forecasting.

Keywords: Liquidity‹ Quantitative Methods‹ Banks‹ Bank of Agriculture and Rural Development‹ Box-Jenkins Model.

قائمة المحتويات

الفهرس

المقدمة : .....أ
الفصل الأول : .....Error! Bookmark not defined.
الإطار النظري لتسيير السيولة في البنك.....Error! Bookmark not defined.
المبحث الأول: البنوك 2
المطلب الأول: تعريف البنوك و خدماتها المقدمة.....3
الفرع الأول: تعريف بالبنوك.....3
الفرع الثاني: خدمات المصرفية للبنك: 4
المطلب الثاني: أنواع البنوك:.....7
المطلب الثالث: أهمية البنوك وأهدافها 14
الفرع الثاني: أهداف البنك 15
المبحث الثاني: السيولة.....15
المطلب الأول: تعريف بالسيولة وأهميتها في البنك 15
الفرع الأول تعريف بالسيولة 15
الفرع الثاني أهمية السيولة.....16
المطلب الثاني: مصادر ومقاييس السيولة 17
الفرع الثاني مصادر السيولة 17
الفرع الثالث: مقاييس السيولة:.....21
المطلب الثالث: تسيير السيولة و المخاطر المتعلقة بها:.....22
الفرع الاول: استراتجيات تسيير السيولة : 22
الفرع الثاني: الخطر المتعلق بالسيولة.....23
المبحث الثالث: الطرق الكمية في الاقتصاد الكمي.....24
المطلب الأول:مفهوم وأهمية الأساليب الكمية 24
الفرع الاول:مفهوم الأساليب الكمية:.....24
الفرع الثاني:أهمية الأساليب الكمية 25
المطلب الثاني: مراحل و دوافع اللجوء إلى الأساليب الكمية 26
الفرع الأول : مراحل عملية التحليل الكمي.....26

الفرع الثاني :دوافع اللجوء إلى الأساليب الكمية.....26
المطلب الثالث: دور الطرق الكمية في تسيير السيولة في البنك 27
الفرع الأول ـ دور الطرق الكمية في تسيير السيولة 27
خاتمة الفصل الأول: 30
مقدمة الفصل الثاني: 32
المبحث الأول: الدراسات السابقة العربية 32
المبحث الثاني : الدراسات السابقة الاجنبية 41
المبحث الثالث : ما تميز دراستنا عن باقي دراسات 49
خاتمة الفصل الثاني 47
الفصل الثالث : *دراسة حالة تطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية*BADR* لوكالة *تلمسان* .....**Error! Bookmark not defined.**
المبحث الاول : لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تلمسان-: 49
المبحث الثاني : نموذج JENKINS &BOX للتنبؤ: 51
المبحث الثالث: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة تلمسان- 51
خاتمة الفصل الثالث 59
الخاتمة العامة 61
قائمة المراجع 62

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01/01)	كمية السيولة البنكية لبدر تلمسان 013 للفترة 2025/12/31/2022/01/01	56
(02/01)	اختبار الثبات	59
(03/01)	تقدير السلسلة ذات الاتجاه الثابت	59
(04/01)	بيان اختبارTREND	60
(05/01)	بيان اختبارC	60
(06/01)	بيانXT	61
(07/01)	بيان اختبار ثبات نموذجARMA	61
(08/01)	بيان الارتباط الذاتي للفروق	62

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01/01)	التمثيل البياني لسلسلة البنكية 2022/01/01-2025/12/31	57
(02/01)	منحنى بياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الاصلية لسيولة البنكية.	58
(03/01)	منحنى بياني للاختبار الاستقرارية	60
(04/01)	منحنى بياني يمثل دائرة استقرارARMA	62
(05/01)	المدرج التكراري للبواقي	63

مقدمة

المقدمة :

تلعب البنوك دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي. فمع تطور الأنظمة الاقتصادية وظهور التحولات المالية العالمية، ازدادت أهمية البنوك باعتبارها وسيلة رئيسية لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. ويُعد القطاع المصرفي إحدى الركائز الأساسية لأي اقتصاد حديث، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون وجود نظام مصرفي قوي قادر على تقديم التمويل اللازم للشركات والأفراد، وإدارة المخاطر، وتوفير أدوات الدفع المتطورة.

إحدى أهم الوظائف التي تؤديها البنوك هي إدارة السيولة، حيث تضمن توافر النقد اللازم لتلبية احتياجات العملاء بسرعة وكفاءة. فالسيولة المصرفية تمثل قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، سواء كانت متعلقة بسحب الودائع أو تمويل القروض والاستثمارات. في حال امتلاك البنوك فائضًا كبيرًا من السيولة، قد يؤثر ذلك على ربحيتها نتيجة انخفاض العوائد من الأصول غير المستغلة. وعلى العكس، فإن نقص السيولة قد يؤدي إلى أزمات مالية، مثل عدم القدرة على تلبية طلبات السحب أو التعثر في الوفاء بالالتزامات، مما قد يعرض البنك لمخاطر الإفلاس ويؤثر على استقرار النظام المالي بأكمله.

لذلك، يعد تحقيق التوازن في إدارة السيولة من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، ويتطلب ذلك اتباع منهجيات متقدمة تتيح التنبؤ بالاحتياجات المالية بدقة وإدارة التدفقات النقدية بكفاءة. وهنا تبرز أهمية الأساليب الكمية، التي تتيح للبنوك تحليل البيانات المالية، وتقييم المخاطر، ووضع استراتيجيات فعالة لإدارة السيولة. من خلال استخدام النماذج الإحصائية والاقتصادية، يمكن للبنوك تحسين قراراتها المتعلقة بتوزيع الموارد، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات.

وبهذا، يصبح النظام المصرفي أكثر قدرة على دعم التنمية الاقتصادية، حيث يضمن توفير التمويل الكافي للاستثمارات، ويسهم في تحسين كفاءة الأسواق المالية، مما يعزز من استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الإشكالية:

- **ما مدى مساهمة الطرق الكمية في تحسين إدارة السيولة داخل البنوك، وما أثرها على استقرار النظام المصرفي وكفاءته المالية ؟**

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تساهم الطرق الكمية في تحسين إدارة السيولة داخل البنوك؟
2. ما مدى فعاليتها في التنبؤ بالمخاطر وتقليل العجز في السيولة؟

3. ما أثر استخدامها على استقرار النظام المصرفي وكفاءته المالية؟

فرضيات الدراسة:

1. تساهم الطرق الكمية بشكل فعّال في تحسين إدارة السيولة داخل البنوك.
2. تساعد الطرق الكمية في التنبؤ بالمخاطر وتقليل احتمالية حدوث عجز في السيولة.
3. يؤدي استخدام الطرق الكمية إلى تعزيز استقرار النظام المصرفي وتحسين كفاءته المالية.

مبررات الدراسة:

1.عدم استخدام الأساليب و الطرق الكمية في البنوك عامة،و بنك الفلاحة و التنمية الريفية خاصة.

2.التعرف على الطريقة **JENKINS & BOX** للتنبؤ.

أهداف الدراسة :

- مساعدة البنك على استخدام الطرق الحديثة.
- التعرف على طريقة JENKINS &BOX للتنبؤ
- التنبؤ بالسيولة المستقبلية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لتلمسان_BADR

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على تحليل السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024، باستخدام الطرق الكمية. ولا تشمل باقي البنوك أو فترات زمنية أخرى، مما يحدّ من تعميم النتائج.

صعوبات الدراسة

- واجهت الدراسة صعوبات تمثلت أساسًا في محدودية توفر البيانات الدقيقة الخاصة بالسيولة والإفصاحات المالية.

منهجية الدراسة :

نظرًا لطبيعة الموضوع وأهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج التجريبي إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تحليل الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المقترحة.

كما تم توظيف المنهج التطبيقي من خلال محاولة استخدام نموذج "بوكس وجينكنز" للتنبؤ بالسيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ما يحقق الدمج بين الجانب النظري والتطبيقي.

هيكل الدراسة :

تكوّن البحث من ثلاثة فصول:

- تناول **الفصل الأول** الجانب النظري، حيث عرض الإطار المفاهيمي المتعلق بالسيولة البنكية والطرق الكمية المعتمدة في إدارتها.
- أما **الفصل الثاني** فشمل بغض الدراسات السابقة الأجنبية و المحلية .
- و بالنسبة **للفصل الثالث** فكانت بدايته المفاهيم الأساسية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و التنبؤ بحالة السيولة.

.

الفصل الأول :

الإطار النظري لتسيير السيولة في البنك

مقدمة الفصل الأول:

يحظى النظام البنكي بأهمية بالغة داخل المنظومة الاقتصادية، إذ يُعدّ من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عمليات التمويل والاستثمار. فالبنوك تُعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يجعلها عنصرًا محوريًا في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي..

كما تمثل البنوك جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات، نظرًا لما توفره من خدمات مالية متعددة، كحفظ الأموال وتقديم التسهيلات الائتمانية، إضافةً إلى دورها الفاعل في خلق فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي. وتزداد هذه الأهمية بوجه خاص حينما تحسن البنوك إدارة سيولتها، إذ إن السيولة الكافية تُمكِّنها من الوفاء بالتزاماتها المالية ومواجهة المتطلبات الطارئة، وهو ما يعزز ثقة العملاء ويضمن استمرارية عملها في هذا السياق، تبرز الطرق الكمية كأدوات فعّالة لتحليل وضعية السيولة وتقدير الاحتياجات المستقبلية بدقة. فالاعتماد على النماذج الرياضية والإحصائية يتيح للمؤسسات المصرفية اتخاذ قرارات مبنية على معطيات موضوعية، ما يساعد في تحسين إدارة السيولة والتنبؤ بالتقلبات السوقية المحتملة، ومن ثم الحفاظ على التوازن بين الربحية والاستقرار المالي..

المبحث الأول: البنوك

تلعب البنوك دورا حيويا في الحياة الإقتصادية كونها تتعامل بالنقود وكافة وسائل الدفع الأخرى لتوفير حاجات الزبائن سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو مؤسسات إقتصادية .

المطلب الأول: تعريف البنوك و خدماتها المقدمة

يلعب القطاع المصرفي دورا فاعلا في تجميع المدخرات وتمويل القطاعات لتحقيق التنمية الإقتصادية والبنوك قادرة على خلق النقود سواء كانت قانونية أو نقود الودائع أو النقود الإئتمانية .

الفرع الأول: تعريف بالبنوك

للبنك عدة تعاريف تذكر منها:

كلمة بنك أصلها كلمة ايطالية BANCO وتعني مصطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة منضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

البنك منشأة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ثم إقراضها قصد توظيف المال وإمداد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل[1]" .

ويعرف أيضا على أنه مكان لالتقاء عرض النقود بالطلب عليها، أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل استثمارات أي أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين.

فمعظم التعريفات للبنك وظيفة تركز على وظائف البنك وتعمل هيكلته أو تنظيمه أو أهدافه وطريقة عمله .فيمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة بما يلي:

هو يقبل أموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم وبذلك يكون مدين لهم بقيمتها ويعيد تقديمها الآخرين ليستفيدوا منها وبذلك يكون دائن لهم بقيمته[2].

وبعبارة أخرى فإن الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الجمهور الذين أودعوها لديه، وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بها وهكذا فإن البنك في الحقيقة وباختصار يسلم ويستلم الأموال ويستفيد من ذلك إذن البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع

[1] محمد مصطفى نعمات ، ادارة البنوك ، الطبعة 1، ، جامعة القدس المفتوحة، 2017 ، ص 47
[2] طهري الصديق ، تقنيات و انواع البنوك، جامعة الجزائر 3 ، مطبوعة 2018-2019، ص3

النقود الفائضة عند حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة بفرض افتراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة[1].

وهي أيضا تلك المؤسسات المتخصصة في منح الائتمان في المؤسسة عن توفير الائتمان في المجتمع.

وبتعبير آخر فالمصارف هي المؤسسات التي تخلق الائتمان و تتعامل بالنقود بجميع أنواعها، فهي تبادل النقود الحاضرة يوعد بنقود في المستقبل

البنك هو مؤسسة تمارس تجارة النقود، وتقوم بجمع الودائع و منح القروض وتلعب دور الوسيط في العمليات البنك هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتهن، استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع الاستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والقرض والعمليات المالية

البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب.

أما التعريف الذي تأخذ به فهو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون 10/90 الصادر في 14 أفريل و المتعلق بالقرض و النقد في مادته 114. [2]

البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منحالقروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها[3]."

الفرع الثاني: خدمات المصرفية للبنك:

الخدمات المصرفية للأفراد تنقسم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها من الأفراد إلى عدة أقسام رئيسية و منها :

1حسابات جارية• Current Accounts

في حسابات للعملاء تحتفظ بها البنوك التجارية وتتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين، أو في أشخاص

[1] علة محمد ، محاضرات في مقياس القانون البنكي ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، مطبوعة 2021-2022 ، ص3
[2] الامر رقم 90-10المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض المادة 114
[3] واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص4.

اعتباريين كالشركات والهيئات والمؤسسات المالية الأخرى .ويستطيع صاحب الحساب الجاري إصدار شيكات على الحساب دون الحاجة إلى حمل النقد، إضافة إلى إمكانية السحب من الحساب في حدود الرصيد الدائن المتوفر بالحساب[1].

2 . حسابات الادخار Saving Accounts

عادة ما تلجأ البنوك إلى تشجيع عملائها على الإدخار وبالذات محدودي الدخل عن طريق فتح حسابات توفير لهم تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظون بها في حسابات الادخار .وحساب الادخار لا يؤهل صاحبه بالحصول على دفتر شيكات مثل الحساب الجاري، وذلك بهدف التشجيع على الادخار وتنمية الوعى الادخاري على حساب الاستهلاك

3 .حسابات الودائع لأجل Time Deposits

قد يجد بعض العملاء أنهم في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محدودة ومعلومة لذلك يتم إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء تلك المدة .فتقوم البنوك بتلقى هذه الودائع واستثمارها في نشاطات استثمارية محددة، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإبداعات والاستثمار بزيادة الأجل الذي يمنحها وقتا أطول لاستثمارها . فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما أمكن للبنك بالتالي من دفع معدلات فوائد مرتفعة المودعي هذه الودائع.

4. ودائع بإخطار Call Deposits

هي نوع من أنواع الودائع التي تخول لصاحبها السحب منها بناء على إخطار سابق للبنك وفقاً لشروط التعاقد .ويقوم البنك في الغالب بدفع فوائد للمودعين على المبالغ المودعة في هذه الحسابات والتي تقل بكثير عن نسبة الفوائد التي تدفعها البنوك على الودائع لأجل يسبب ما يمنحه النوع الأول من الودائع من مرونة وسهولة أكثر بالنسبة للسحب والذي قد يتطلب اشعارا لمدة زمنية بحدود 24 ساعة أو 48 ساعة.

5. ببطاقات الصرف الالكتروني ATM Cards

[1] محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، يتصرف، ص 49

هي بطاقات الكترونية تمكن صاحب الحساب من الحصول على النقد من أجهزة الصرف الآلي دون الحاجة إلى الدخول إلى فرع البنك وأثناء الليل وفي العطلات بحدود قصوى

6. بطاقة الائتمانCredit Card

هي نوع من أنواع القروض قصيرة الأجل التي تقوم البنوك بمنحها للعملاء وفقاً لحدود ائتمانية معينة تتناسب مع ملاءة العميل المالية عبر إصدار بطاقات ائتمان تعود ملكية العلامة التجارية لشركات بطاقات ائتمان عالمية مثل .VISA &

7. MASTER CARD

وتصدر البنوك هذا النوع من البطاقات مقابل رسوم والتي تمكن حاملها من استخدام البطاقة في دفع قيمة المشتريات ومن ثم تسديد المبلغ لاحقاً وفقاً لشروط وأحكام البطاقة[1].

8 . الحوالات المصرفيةMoney Transfers

هذه الخدمة تمكن العميل من تحويل الأموال من جهة إلى أخرى بكل سهولة ويسر وفي وقت قصير جداً مقابل رسوم.

9 .القروض الشخصية (القروض الاستهلاكيةConsumer Loans)

تقمع البنوك بعملية التمويل الشخصي للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية بناء على الضمانات المقدمة ج محدد.

10.القروض العقارية والرهن العقاريReal estate Loans

تقوم هذه بالتمويل العقاري لامتلاك مسكن ولمدة معينة وبهامش ربح محدد .كما يمكن للبنك تقديم تمويل عقاري من خلال رهن العقار إلى حين تسديد مبلغ الرهن والأرباح المتفق عليها.

خدمة سداد الفواتير والمدفوعات الحكوميةUtility Elile Payment وهي خدمة تتية عملاء إمكانية سداد الفواتير والمدفوعة الحكومية من خلال الصراف الآلي، والان المصرفي، ومن خلال الفروع[2]

[1] منصة ترويج الوعي المالي ، انوع الحسابات المصرفية للأفراد (FINAPP)
[2] منصة ترويج الوعي المالي (مرج سبق ذكره) بتصرف

المطلب الثاني: أنواع البنوك:

أردنا إستعراض أنواع البنوك بشكل من التركيز في ثلاث مجموعات الأولى تتمثل في البنوك المركزية، الثانية في البنوك التجارية الثالثة البنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية والشاملة.

1- البنوك المركزية

تعريف البنك المركزي:

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، فهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي وعلى خلاف الأمر بالنسبة للبنك التجاري فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي السياسة البنك المركزي ليس هو تحقيق أقصى ربحممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام، وتعتبر أرباحه نتيجة عارضة للغرض الأساسي الذي يرمي إليه .و تعد البنوك المركزية حديثة النشأة نسبيا، وتعود بداياتها في البلدان الصناعية الكبرى إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر .وقد جاءت نشأتها متأخرة عن نشأة البنوك التجارية لأن الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت لم تكن في حاجة إلى إنشاء بنوك مركزية بالمفهوم الحالي، حيث كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود بجانب تلقى الودائع وتقديم القروض والسلفيات . وقد أدى توسع البنوك التجارية في إصدار النقود بدون ضوابط في ذلك الوقت إلى إحداث أزمات مالية ذات آثار سيئة على اقتصاديات تلك البلدان، مما أدى إلى قيام تلك البلدان بتكليف أحد البنوك التجارية القائمة أو إنشاء بنك متخصص للقيام بعملية إصدار النقود، كما ظهرت حاجة أخرى لإنشاء بنوك مركزية، وهي رغبة حكومات بعض الدول في الحصول على قروض من البنوك وبالتالي فضلت تلك الحكومات الاقتراض من بنك واحد يتمتع بمكانة معينة.

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام1656 م أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة، غير أن بنك انجلترا والذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام1692 م أي في أواخر القرن السابع عشر، يعتبر أول بنك إصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها وقد استر شدت به فيما بعد دول عدة، واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة ويعتبر المؤتمر الدولي الذي انعقد في بروكسل عام 1920 أهم حدث ساعد على إنشاء البنوك المركزية حيث أصدر وصية مفادها " : أنه على كل البلدان التي لم تنشأ بنكا مركزيا بعد أن تسارع في إنشائه ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار في نظامها المصرفي بل وأيضا لتحقيق التعاون الدولي[1]."

[1] حسين حسن قعطبي ، نشأة البنوك المركزية ،جمعية البنوك اليمنية ، 14-ابريل-2021، متاح على الموقع الالكتروني https://yemen-yba.com/ الذي تم زيارته يوم 2025/04/15 على الساعة 07.36.

ونشير أن هناك أوجه عدة من **التمايز بين البنك المركزي والبنوك التجارية** تتمثل أهمها فيما يلي:

على خلاف البنوك التجارية، لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، حيث أنه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية ومن ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة وأنه يعتبر بنكا لهذه البنوك يحتفظ بالأرصدة التي يوجبها القانون.

يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها.

يعتبر البنك المركزي أحد أجهزة الدولة فهو بنك الحكومة يقوم بتنفيذ سياستها، في حين أن البنوك التجارية تقوم بالوظيفة المصرفية لجميع الأفراد.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن البنك المركزي بما يحتفظ به من احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، فإنه يعمل على استقرار سعر الصرف[1].

ب .وظائف البنك المركزي

فالبنك المركزي هو الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد القومي، ويقوم بالوظائف التالية:

- **تنظيم الإصدار النقدي للدولة،**

حيث أن البنوك المركزية تعد المسؤولة عن إصدار النقود الورقية في دول العالم المختلفة، وقد كانت وظيفة الإصدار النقدي هي الوظيفة الأولى للبنوك المركزية، حيث أطلقت عليها في بادئ الأمر اسم " بنك الإصدار إدارة الأعمال المصرفية وخدمات الوكالة للحكومة، كون البنك المركزي بنك الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي بالإضافة إلى إدارة حسابات الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة وتحصيل إيراداتها وتقديم تسهيلات الثمانية، وأيضا بيع وشراء العملات الأجنبية لصالح الحكومة وإدارة السندات الحكومية وأذون الخزانةإدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والاحتفاظ بها، أي قيام البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطات الدولة من العملات الأجنبية وإدارتها وتوفير تلك العملات الأجنبية للحكومة لأغراض التجارة الدولية، مع العمل على استقرار قيمةالعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وهو ما يعرف بإدارة سعر الصرف.

[1] فشار جميلة ، البنك المركزي، مجلة افاق للعلوم ، المجلد1، العدد3، جامعة الجلفة، 2016،ص 315

يحتل البنك المركزي في علاقته بالبنوك الأخرى مكانة بنك البنوك فالبنوك التجارية ملزمة بأن تحتفظ باحتياطات نقدية لدى البنك المركزي، مقابل الودائع التي لديها وذلك تمكينا للبنك المركزي من مزاولته الوظيفة الرقابة على خلق الائتمان، كما أن البنك المركزي يقوم بتسوية حسابات البنوك لتقترض منه بضمانات معينة أو بإعادة خصم الأوراق التجارية لديه ولذلك فإن البنك المركزي يعتبر المقرض الأخير للبنوك، وليس معنى ذلك أن للبنوك الحق بأن تقترض كيفما تشاء إذ أن هذا ما يفقد البنك المركزي السيطرة على الائتمان. ولكن يحق للبنك المركزي أن يلجأ إلى الحد من عملية الإقراض للبنوك أو إعادة خصم الأوراق التجارية، عن طريق رفع سعر الفائدة التي يتقاضاها أو إعادة الخصم.[1]

الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي من ناحية وعلى الائتمان من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالائتمان هناك أسلوبين للرقابة عليه: أسلوب كمي وآخر كيفي (نوعي)، وذلك من خلال:

الرقابة الكمية:

طريق الأسلوب الكمي من الوسائل التي يتحكم بها البنك المركزي في كمية الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية وذلك عن طريق: [2]

- سياسة تحديد سعر الخصم، حيث أن رفع هذا السعر يحد من كمية الائتمان والعكس صحيح.
- سياسة السوق المفتوحة والتي ترتكز على قيام البنك المركزي بعمليات الشراء والبيع المباشرين للسندات والأذونات والأوراق التجارية وبصفة خاصة الأوراق المالية الحكومية. ويقوم البنك بالتعامل في هذه السندات والأوراق مع الجمهور والبنوك التجارية وسائر مؤسسات السوق النقدية بلا تمييز، فقد عرفت هذه العمليات بسياسة السوق المفتوح. وتهدف عمليات السوق المفتوحة إلى التأثير على الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية والذي من خلاله تمنح هذه الأخيرة الائتمان.
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني بهدف امتصاص جزء من الطاقة التمويلية للبنوك التجارية أو خفض تلك النسبة ليحدث العكس.
- رفع أو خفض أسعار فائدة الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية.
- وضع حد أقصى لتوظيف أموال البنك في مجالات معينة.

[1] ادارة البنوك ،المدخل أ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، ص 4

[2] صيد تونس ، طراد خوجة هشام ، أثر التقلبات أسعار النفط في توجيه ادوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2012) ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد: 14 ،العـــدد: 05 ، 2020 ، ص 225

الرقابة الكيفية (النوعية):

أما الرقابة الكيفية على الائتمان فإنها تنبع من الأسلوب الكمي من خلال:

- توجيه البنوك في توظيف أموالها لأنواع معينة من الأصول.
- تعيين إطار المجالات التي يمكن للبنوك أن تلحأ لاستثمار أموالها فيها.[1]

وللإشارة فإن وسائل الرقابة الكيفية تتميز عن الوسائل الكمية بكونها موجهة نحو استخدامات الائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان.

2- البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية والتي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان، حيث يعتبر وسيطا بين من لديهم أموال فائضة وبين من يحتاجون لهذه الأموال.

أ- تعريف البنوك التجارية ووظائفها

البنوك التجارية تعتبر في الدرجة الثانية في التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي لا يسبقها في ذلك سوى البنك المركزي وهناك عدة تعاريف للبنوك التجارية منها:

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية، ومنح القروض وما شابه ذلك، وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف[2].

ويمكن أن يعرف البنك التجاري أو بنك الودائع بأنه المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان «الإقراض والاقتراض»، فبنك الودائع يحصل على ديون الغير ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب أو بعد أجل والائتمان الذي يقدمه البنك يدخل ضمن أصوله لأنه يمثل حقا له قبل الغير.[3]

[1] صيد تونس، طراد خوجة هشام ، المرجع نفسه، ص 661-662

[2] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2009، ص ص 60-59

[3] أبو عتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية ، بهاء الدين للنشر ، الجزائر ، 2000، ص 25.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول: **"أن البنوك التجارية هي مؤسسات تقوم بقبول الودائع لتعيد استخدامها في منح القروض أو في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق أغراضها الربحية".**

لاشك أن قيام أي بنك تجاري، يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، بالإضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف لابد للمصرف من أداء مجموعة من الوظائف.

الوظائف التقليدية: تتمثل فيما يلي:

- **قبول الودائع:** تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع بمختلف أنواعها وسوف تتطرق إليها في دروسنا اللاحقة.
- **منح القروض:** حيث تقوم البنوك التجارية بتوظيف مواردها على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال البنك والمتمثلة في الربحية، السيولة، والضمان.

الوظائف الحديثة:

نظرا لاتساع أعمال البنوك التجارية وزيادة نشاطها تغيرت النظرة للبنك من مجرد مكان لتجميع الأموال و إقراضها إلى مؤسسة كبيرة تقوم بتأدية الخدمات البنكية للمجتمع، وهذا أدى إلى ظهور الوظائف الحديثة تذكر منها:

- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية وذلك من أجل نيل ثقتهم بالبنك؛
- خلق واستخدام وسيلة أو وسائل حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات المصرفية وبوالص التحصيل وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث؛
- المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها مالياً وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني؛
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لصالح العملاء والحسابهم؛
- فتح الإعتمادات المستندية؛

- خلق واستخدام وسيلة أو وسائل حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات المصرفية وبوالص التحصيل وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث مثل خدمات البطاقة الإئتمانية؛
- شراء وبيع العملات الأجنبية[1].

3- البنوك المتخصصة

نتيجة للتطورات التي شهدتها مختلف القطاعات الزراعة الصناعة ..... ظهرت الحاجة إلى إيجاد بنوك متخصصة تتلاءم واحتياجات تمويل تلك القطاعات هذا من جهة، ومن جهة أخرى برزت ضرورة التخصص البنكي بهدف التقليل من مخاطر الائتمان، وذلك لأن تخصص كل بنك في تمويل قطاع معين يمكنه من استعمال كل الإمكانات والكفاءات التي يتم بواسطتها التقليل من المخاطر[2]

تعريف البنوك المتخصصة

هي بنوك يتخصص كل منها في نشاط مصرفي معين، فمنها ما يتخصص في عمليات التمويل الصناعي كضمان أرض مصنع أو مبانيه أو آلاته، ومنها ما يتخصص في التمويل الزراعي بغرض التوسع والحصول على أكبر قدر ممكن من المحاصيل الزراعية كتقديم قروض الاستصلاح الأراضي، ومنها ما يتخصص في التمويل العقاري بتقديم التسليفات اللازمة الشراءالأراضي والعقارات المبنية وتمويل عمليات البناء، وأخيرا منها ما يتخصص في تمويل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية بقصد النهوض بهذه التجارة وتنميتها.

4- البنوك الإسلامية

1*تعريف البنوك الإسلامية :

لقد تعددت تعاريف البنوك الإسلامية وتنوعت تنوعا كبيرا ، واختلفت من مؤلف الآخر وستحاول التطرق لبعض هذه التعاريف على سبيل المثال لا الحصر على النحو الآتي:

مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي" .[3]

[1] أبو عتروس عبد الحق ، (مرجع سبق ذكره) ، ص 30.
[2] محمد بوزيان ، دور البنوك المتخصصة، مجلة الاقتصاد و التنمية،2015 ص 85
[3] جمال العسالي ، طه عبد الرحمن سويسي ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، دفاتر اقتصادية، الجزائر ، 2013 ص 254

" البنك الإسلامي هو ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة ويقوم على قاعدة المشاركة، ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين

" تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء ".[1]

ب. مواصفات البنوك الإسلامية :

البنك الإسلامي لا يتعامل بالربا أخذا وعطاء المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة و والجهالة و الغررة وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات مصرفية لا تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية خضوع المعاملات المصرفية القاعدة الغدم بالغرم، إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط ، فيكون ذلك العقد باطلا لأنه يخالف حكم الإسلام ومنطق العدالة، وعليه فإن علماء المصرفية الإسلامية جعلوا من تلك القاعدة أساسا لتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كبديل السعر الفائدة في النظام المصرفي التقليدي؛

- قيام البنك الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنويا، وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعا متى بلغ المال نصاب ، وحال عليه الحول
- الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، إذ لا تمول إنتاج الكروم إذا كان هذا الإنتاج موجها لاستخدام الخمور، فلا يجوز تمويله لتلبيسه بالحرام لأن ما يؤدي إلى الحرام يكون حراما[2]

5- البنوك الشاملة

البنك الشامل جاء ليحل محل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة، والذي يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في تلقي الودائع ومنح القروض والنشاطات الحديثة أو غير التقليدية المتنوعة من خلال إستراتيجية تنويع نشاطاته وقيامه بالجمع بين الأنشطة المصرفية التقليدية والأنشطة المصرفية وغير المصرفية الحديث من هذا المدخل يمكن تعريف البنوك الشاملة أنها البنوك التي لم تعد تنقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت محمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

[1] الزحيلي ، وهبة مصطفى، الثقافة والفكر، دار المكتبي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة 1 ، 2000 ص 551
[2] الزحيلي،وهبة مصطفى،الفقه الإسلامي وادلته ، دار الفكر، دمشق ، 2015، ص 12
[3] غالم،عبدالله،العولمة مالية و الأنظمة المصرفية العربية ،دار النشر و التوزيع ، عمان،د س، ص 304

المطلب الثالث: أهمية البنوك وأهدافها

تتضح أهمية البنوك من خلال ثلاثة محاور أساسية و هي:

- دورها النشيط و الفعال وقدرتها على تمويل المشاريع التنموية.
- خروجها من النشاط والوظائف التقليدية وقيامها بمهام تقديم خدمات مصرفية حديثة[1].
- دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها و مراسليها المنتشرة عبر العالم.

تلاحظ مما سبق أن **الأهمية الاقتصادية لنشاط البنوك** ودورها يتمثل فيما يلي:

1- جذب وتجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات التي تعمل على زيادة الناتج المحلي وذلك بخلق قيمة إنتاجية جديدة تمكن من فتحآفاق تنموية للمجتمع

2-قيامها بدور بارز في الأسواق المالية من خلال:

- قيامها بدور الوسيط للعملاء في السوق المالي من شراء و بيع الأوراق المالية وتحصيل الأرباح الناتجة لصالح العملاء مقابل عمولة معينة.
- شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها الخاص في السوق المالية.

3- اتساع نشاطها وتطوير خدمة التجارة الخارجية، ويتمثل هذا النشاط في الاعتمادات المستندية والحوالات وأسعار العمولات و غيرها.

4- تعتبر البنوك أحد ركائز النشاط الاقتصادي ومصدرا للتمويل، حيث يتوسط بين أصحاب الموارد المالية الفائضة و الموارد النادرة أو التي لها عجز في الموارد المالية.

5- تقوم البنوك بمنح المساعدة للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تمويل نشاطها و مشاريعها الاستثمارية بقروض، كما تقدم النصائح لتوجيه المؤسسات و مشاريعها الاستثمارية إلى الربحية و المرودية وتخفيض التكاليف.

6- تقوم البنوك بدراسة خاصة حول الأسواق ، كما تطلع على الأحداث الاقتصادية العالمية وتقدم معلومات حول طرق التمويل وأنظمة الاستثمار والبته وطرق انتقال رؤوس الأموال ، بمعنى أن البنوك تعتبر مصدرا للمعلومات والخدمات الاقتصادية بالغة الأهمية .*

[1] https://ujeeb.com تم زيارته يوم 2025/04/20 على الساعة 14.25

الفرع الثاني: أهداف البنك

يُعد البنك مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين تعظيم أرباحه وتقديم خدمات مالية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني. وتتمثل أهدافه الرئيسة في الآتي:

1. تحقيق العائد المالي المستدام: يسعى البنك إلى تعظيم أرباحه من خلال إدارة فعالة للأصول والخصوم، وتقديم خدمات مصرفية متنوعة تحقق دخلاً ثابتًا ومستدامًا.

2. توفير الخدمات المالية المتكاملة: يعمل البنك على تلبية احتياجات العملاء عبر باقة من المنتجات المصرفية، تشمل الحسابات، القروض، البطاقات، التحويلات، وخدمات التمويل والاستثمار، مع الحرص على الجودة والابتكار.

3. دعم النشاط الاقتصادي والتنمية: من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، والمساهمة في تطوير البنية التحتية الاقتصادية، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل

4. إدارة المخاطر وضمان الاستقرار المالي: يضع البنك أنظمة صارمة لإدارة المخاطر الائتمانية، التشغيلية، والسوقية، بما يضمن استقرار المركز المالي وسلامة أموال المودعين.

5. تعزيز الشمول المالي: يسعى البنك إلى توسيع قاعدة عملائه عبر استهداف الفئات غير المشمولة مصرفيًا، وتوفير حلول مالية مرنة وسهلة الوصول، بما يسهم في الحد من الفجوة المالية.

6. الالتزام بالمسؤولية المجتمعية: يلتزم البنك بدوره الاجتماعي من خلال دعم المبادرات التعليمية، الصحية، والبيئية، وتعزيز التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: السيولة

المطلب الأول: تعريف بالسيولة وأهميتها في البنك

الفرع الأول تعريف بالسيولة

تعريف السيولة البنكية:

تتمثل السيولة البنكية في قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما : تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الإئتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع، كما يعرف كل من السيولة البنكية على أنها " قدرة البنك على توفير وخلق النقد المطلوب في الوقت المناسب. السيولة البنكية هي أيضا قدرة البنك على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عن الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقدا باستخدام ودائعه لدى البنك في أي وقت يرغب.

مما سبق يمكن تعريف السيولة البنكية بأنه قدرة البنك على توفير السيولة الآنية وأو العاجلة اللازمة لطالبيها.[1]

الفرع الثاني أهمية السيولة

تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للبنوك لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى البنك ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج البنك، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد البنك يتعرض لهذا الانسياب وتحتاج البنوك[2] إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنك أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية:

- الظهور في السوق المالي الحساس اتجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته. . تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشرا ايجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة
  تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
  تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

[1] جلدة احمد ، إدارة السيولة المصرفية و أثرها في الاداء المالي ،مجلة الاقتصاد، العدد 42،2019، ص 128
[2] قريش ، محمد الجمعي، أهمية السيولة النقدية، مجلة الباحث، العدد 9 ، 2011 ص 267

- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي

المطلب الثاني: مصادر ومقاييس السيولة

الفرع الثاني مصادر السيولة

يوجد مصدرين من مصادر السيولة هما :

1/. المصادر الداخلية للسيولة: وتشمل الاحتياطات الأولية والثانوية:

أولا: الاحتياطات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائدا وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد من أربع مكونات هي:

1. **النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق**

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية والمسكوكات وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكن التزاماتها المصرفية اتجاهها من مواجهة الآخرين، وإن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدر أية عوائد، كما أنه يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج خاصة في المناطق غير الآمنة.

2. الصكوك تحت التحصيل وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها أحد الآن.

3. الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج.

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المرسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

4. المستحقات لدى المصارف التجارية الأخرى:

والتي تتضمن كل الودائع التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى، ويتوجب على المصارف أن تحتفظ باحتياطات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى وأن المصارف الأخرى تقوم بتعويض المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.

5. النقد لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى:

وتنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطتيها القانونية إلى نوعين هما :

- **الاحتياطات القانونية** تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.[1]

- **الاحتياطات العامة**: وهى الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعض آخر وفقا لسياسته المصرفية.

ثانيا : الاحتياطات الثانوية

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرها عائد وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفى استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة أرباح المصرف.

والاحتياطات الثانوية تتكون من جزأين:

[1] الطائي ، عبد الباسط ، إدارة المصارف التجارية، دار المسير للنشر ، 2010، ص 125

. **الأول محدد قانونا** : ويسمى بالاحتياطات القانونية والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة

. **أما الجزء الثاني منها بحسب سياسة المصرف التجاري** ذاته، أي أنه من الاحتياطات الثانوية، فيكون محددا تعتبر ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إن المصارف التجارية مغيرها من منشآت الاعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها وبالتالي باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي أن ليس من مصلحتها الاحتفاظ بها يمكن أن تستخدم جزء استثمارات قصيرة الأجل وكشراء الأوراق المالية، والأوراق من أموالها التجارية التي هي إضافة إلى الآن، وهذه هي الاحتياطات مريحة فإنها تتمتع بسيولة عالية ثانوية.

2 /المصادر الخارجية للسيولة

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال، وتدعى هذه الاستراتيجية إدارة الديون وتدعو إلى الاستدانة الكافية للأموال وأن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، واستدانة الاحتياطي من نافدة الخصومات في المصرف المركزي.

وتعتمد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة والذي يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك الارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسالمة مركزه الائتماني، وأن من إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة الإدارة السيولة ولنفرض أن المصرف قد احتاط لكل شيء من احتياطي قانوني واستوفى السيولة القانونية وقام بتخطيط التدفقات النقدية بحيث يوظف أمواله في قروض قصيرة الأجل ولكونه فجأة تعرض لسحب نقدي مفاجئ، فما هي الإجراءات المتاحة له لمقابلة هذا الموقف ؟[1]

1. في حالة كون السحب مفاجئ ومؤقت

[1] بن مبروك ، نور ، مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وكالة قالمة، جامعة 8 ماي1945، قالمة، جزائر، 2022

لابد للمصرف أن يتدارك هذا السحب ويقرر أن كان هذا السحب مؤقت نتيجة نقص في تحصيل الشيكات بصورة عامة أم شيكات معينة وقد يكون هذا السحب المفاجئ يقوم به كبار المودعين وهنا لابد أن يتصل المصرف بهم المعرفة أسباب سلوكهم فقد يكونوا قد خططوا إلى إيداع مبالغ كبيرة مستقبلا وأن سحبهم لودائعهم كان مؤقتا وهنا سيتسنى للمصرف مواجهة الموقف بأقل قدر من التعقيد وذلك:

ا . بالاعتماد على أرصدته النقدية

ب. أو بالاعتماد على أرصدته النقدية المتوفرة لدى البنك المركزي كأرصدة احتياطية حتى ولو تجاوز الحد الأدنى القانوني أملا في زيادة تدفقاته المالية النقدية، فيتحسن وضعه في الاحتياطي القانوني ولاسيما أن الاحتياطي القانوني قد يحتسب على أساس المتوسط اليومي للعمل خلال الشهر وهنا يمكن تدبير النقص في الاحتياطي القانوني خلال فترة الشهر.

2. **في حالة استمرار السحب المفاجئ؛** أما إذا استمر السحب المفاجئ كثيرا ولم تنجح الأساليب الماضية الذكر فله أن يعتمد إلى الاقتراض من البنك المركزي أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي قام البنك بخصمها.

3. في حالة السحب النقدي الغير المتوقع؛

ا. فقد يستخدم المصرف أرصدته الموجودة لدى البنوك الأخرى التي أودعها لديه أقل الخدمات التي تقدمها له تلك المصارف على أمل أن يردها إلى مستواها العادي تقريبا ؛

ب. والذي يجعل فيضا من النقد لدى المصرف بحيث لا يستطيع استخدامه فيصبح احتياطيا فعليا يفوق الاحتياطي النقدي ويزيد عن نسبة السيولة القانونية والمخطط لها.

والمصرف الذي يواجه مثل ذلك له أن:

- يستخدم هذا التدفق المفاجئ للإيداع المقابلة احتياجات السحب المفاجئ لاسيما إن كانت هذه المبالغ قليلة وسعر الفائدة منخفض وتكاليف الاستثمار عالية نسبيا للعائد؛
- أما إن كانت الودائع النقدية المفاجئة عالية وأن من المحتمل تدفقها بكثرة لفترة طويلة فإنه من الضروري الإدارة البنك إعادة النظر في تركيب توظيف أمواله.[1]

[1] كرطه ، بوعقة ، تقنيات ادارة المخاطر للسيولةفي ابنوك التجارية ، جامعة ورقلة، الجزائر ،2022

الفرع الثالث: مقاييس السيولة:

1/**طريقة سلم الإستحقاق**: يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية محددة للوصول إلى الفجوات، وبناءًا على ذلك يتم وضع الخطط المناسبة لهذه الفجوات، كما ويمكن وضع نس

للفجوات التراكمية السالبة، مثل: الإستثمارات المطلقة من يوم إلى 7 أيام (10%) من الملكية والإستثمارات المطلقة من يوم إلى شهر (20%) من الملكية .

2/. **طريقة بناء التدفقات النقدية**: يساعد بناء التدفقات المتوقعة التراكمية على مراقبة الموازنة الصافية للتدفقات النقدية خلال فترة محددة كما يساعد على إعطاء رؤية ديناميكية حول تطور التدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة. ويمكن أن تكون الطريقة وفق حالتين كالآتي :

. بناء التدفقات النقدية المتوقعة TSECF: وهو مجموع التدفقات النقدية الصافية والمتوقعة المحققة والمرتبة حسب الزمن خلال فترة زمنية معينة (to to) حيث :

TSECF (t) = (cf (10.30). cf (10.10). cf (10.11). cf (10.11). cf (10.1b)، cf (10.4b))

. بناء التدفقات النقدية المتراكمة TSECCF: يمثل مجموع التدفقات المتوقعة المتراكمة المحققة في كل لحظة مرتبة حسب الزمن خلال الفترة الزمنية (tot) حيث :

(CF (t0، t0، t2)،...، CF(t0، t0، tb) ،(t1 (إلى، إلى، CF) = (t ،إلى) TSECCF

حيث أن:

CF (txty): المبالغ التراكمية لجميع التدفقات النقدية في الزمن ...

. أداة قياس قدرة توليد السيولة البنكية هي قدرة البنك على توليد تدفقات نقدية موجبة من موارد الخزينة المتوفرة خلال فترة زمنية محددة من داخل الميزانية أو من خارج الميزانية . ومن أهم المؤشرات المالية المستخدمة في إدارة مخاطر السيولة ما يلي:

TSLGC)10(، 1b) = (AS)10، 11(، RP)10.11(، USF)10.11(....، AS)10، 1b)، RP ((t0، tb)، USF)10، tb)

حيث أن (10) هي الأصول المتوقع توليدها من خلال بيع الأصول في اللحظة 11 والمحسوبة في زمن الأساس 10[1].

المطلب الثالث: تسيير السيولة و المخاطر المتعلقة بها:

الفرع الاول: استراتجيات تسيير السيولة :

تستعمل المصارف وسائل متعددة في إدارة سيولتها النقدية سواء في جانب تغطية العجز أو في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل :

1/إدارة سيولة الأصول : إن المصارف تعتمد على إدارة الموجودات للحفاظ على السيولة في مواجهة التحولات في أصول العملاء، هذه الاستراتيجية تقوم على أساس الأصول السائلة والتي تعتبر بديلا للنقد، وتتميز هذه السياسة بما يلي:

- استقرار أسعارها ؛
- إمكانية تحويلها إلى سيولة يسرع التحول من نقد أصل أو العكس بدون خسارة أو مع خسائر منخفضة.

علما أن هذه الاستراتيجية تتميز بالتكلفة نوعا ما وتظهر بالجوانب الآتية

- انخفاض عوائد الأصول السائلة في العادة
- خسارة الأرباح المستقبلية على الموجودات التي يتم تسييلها؛
- حدوث خسائر محتملة في رأس المال في حالة ارتفاع أسعار الفائدة؛
- تكاليف المعاملات التي تقع على الموجودات التي يتم تصفيتها.

2/ إدارة سيولة الخصوم الاستراتيجية التي تلجأ إليها المصارف الكبيرة والتي لها مكانة ثابتة في السوق المصرفية لأنها تعتمد على سمعة المصرف ووضعه المالية وهي استراتيجية خطيرة جدا ولعل سبب ذلك يرجع إلى:

- التقلبات في أسعار الفائدة؛
- ارتفاع نسبة الشك (عدم التأكد) فيما يتعلق بالدخل الصافي للمصرف؛

[1] بن عبو،عبد القادر، قياس و تحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 3 ، 2020

عادة يكون لجوء المؤسسات المالية إلى الاقتراض متوافقا مع حالة السوق السيئة من حيث التكلفة وتوفير التمويل[1].

3/ استراتيجية الإدارة المتوازنة هي عبارة عن فن وعلم لاختبار أفضل تشكيلة من الأصول المحفظة أصول المصرف، وأفضل مزيج من الخصوم المحفظة الخصوم، وتعد هذه الاستراتيجية وسط بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات بمعنى أن على المصرف الاحتفاظ بموجودات سائلة مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض من السوق النقدي)[2] وتعتبر شكلا من أشكال إدارة الموجودات والمطلوبات وهذه الاستراتيجية هي التي تهتم بجانب السيولة أكثر من اهتمامها بالربحية والمديونية.

الفرع الثاني: الخطر المتعلق بالسيولة

*مصادر خطر السيولة:

بالنظر إلى جانبي ميزانية البنك الأصول والخصوم، فإن خطر السيولة يظهر للأسباب الثانية : "

أ /**الجانب المتعلق بالخصوم** ويتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين. وبالتالي يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية، وهذا ما يعرضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه وخاصة أنه في مثل هذه الظروف يصعب عليه أن يجد من يقرضه.

ب /**الجانب المتعلق بالأصول** ويتمثل في الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية.

وبالتالي تظهر مخاطر السيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هذه البنوك، لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يكون لزاما على البنك أن يمنح القرض فوراء الأمر الذي قد يعرضه لخطر السيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات.[3]

ويمكن في نفس السياق، ذكر مجموعة من الأسباب أخرى أهمها:

– التغيرات غير المتوقعة لتكلفة رأس المال أو توافر الأموال؛

[1] بن مبروك ، نور (مرجع سبق دكره)، ص 112.
[2] جامعة مصطفى ، إدارة السيولة و الاحتياط عبر الموقع:/http//uomus.edu.iq/img تم زيارة الموقع يوم 2025/04/28 على الساعة 17.15
[3] بن مبروك ، نور ،(مرجع سبق ذكره)، ص 115.

- السلوك غير الطبيعي للأسواق المالية وقت الأزمات؛
- الافتراضات المستخدمة لتوقع التدفقات النقدية وسوء توزيع الأصول الأرصدة سائلة.
- كما تجدر الإشارة إلى وجود مخاطر من مصادر ثانوية مثل:
- فشل الاستراتيجية
- فشل الشركات التي يتعامل معها البنك
- سياسات الاندماج والاستحواذ؛
- اخبار نظام الدفع والتسوية له اختلال الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك هناك مصادر أخرى لخطر السيولة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- عدم التطابق يمكن النظام المعلومات في الإدارة أن يعرف عدم تطابق التدفقات النقدية، فبينما لا يكون هناك عدم تأكد بظهور عدم التطابق، فإن عدم التأكد مرتبط بقدرة البنك على الموافقة بين استحقاقات الأصول؛
- والخصوم وغلق الفجوة يعتبر مصدر الخطر السيولة؟

المبحث الثالث: الطرق الكمية في الاقتصاد الكمي

المطلب الأول:مفهوم وأهمية الأساليب الكمية

الفرع الاول:مفهوم الأساليب الكمية:

لقد تعددت التعاريف عن الأساليب الكمية نظرا للاستعمال الهائل لها خاصة في الدول الأوربية ونظرا للتطورات التي عرفتها بعد الحرب العالمية الثانية. لذلك سوف تعرض بعضها كما يلي:

تعرف الأساليب الكمية على أنها مجموعة من الأدوات والطرق التي تستخدم من قبل متخذي القرار المعالجة مشكلة معينة، ولترشيد القرار الإداري المتخذ بخصوص حالة معينة، وهي عبارة عن النماذج الكمية الرياضية التي من خلالها يتم تنظيم كافة مفردات المشكلة الإدارية والاقتصادية والتعبير عنها بعلاقات رياضية من معدلات ومتباينات.[1]

كما يمكن تعريفها أنها أسلوب رياضي يتم من خلاله معالجة المشاكل الاقتصادية والإدارية والتسويقية بمساندة الموارد المتاحة من البيانات والأدوات والطرق التي تستخدم من قبل متخذي القرار المعالجة المشاكل. [2]

كما يمكن تعريف الأساليب الكمية بأنها مجموعة من الطرق والأساليب التي تساعد في اتخاذ القرارات في مجالات متنوعة بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد سواء على نطاق الدولة أو المنظمة، تفاديا لضياع الإمكانات من جهة ولتحقيق أقصى عائد مادي ممكن من الاستثمارات من جهة أخرى.[3]

انطلاقا مما سبق فإن الأساليب الكمية هي مجموع التقنيات التي تساعد المديرين والمسيرين والمسؤولين وصناع القرار بصفة عامة في حل مختلف المشكلات القابلة للقياس الكمي بالاستعانة بالأساليب الرياضية بغية اتخاذ القرار العقلاني واختيار البديل المناسب من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف.

الفرع الثاني:أهمية الأساليب الكمية

- حل المشكلات المالية والإدارة التي تعجز عن حلها الأساليب الأخرى
- تساهم في تقريب المشكلة الى الواقع من خلال صيغ علمية مبسطة ونماذج رياضية متنوعة
- تعرض النتائج التي قدمتها العمليات الرياضية والصيغ العلمية بدقة عالية
- تعرض البدائل المتاحة التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل الهدر

[1] البهاء، احمد، إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية : دراسة نظرية و تطبيقية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2018

[2] علي ، سامي عبد الله ، الأساليب الرياضية في اتخاذ القرار الإداري ، دار النهضة ، القاهرة ،2015

[3] السمير، محمد عبد الله ، الأساليب الكمية في الإدارة ، دار الفكر ، عمان ، الادردن ، الطبعة الثانية، 2017

- تطبيق الطريقة العلمية بالاستعانة بالطرق الكمية لحل مشاكل اتخاذ القرارات المالية والإدارية التي تم تحديدها مسبقاً بواسطة الأساليب الكمية.

المطلب الثاني: مراحل و دوافع اللجوء إلى الأساليب الكمية

الفرع الأول : مراحل عملية التحليل الكمي

إن أهم الخطوات الواجب إتباعها عند استخدام الأساليب الكمية في عملية اتخاذ القرار هي :

- تحديد المشكلة والتي تعتبر من أعقد الخطوات إذ تحتاج إلى التركيز من أجل تحويل المشكلة العامة إلى مشكلة محددة.
- تطوير النموذج وذلك من خلال التعبير عن المشكلة بواسطة الرموز والعلاقات الرياضية.
- تحديد البيانات والعوامل غير المسيطر عليها قبل البدء في عملية التحليل واختيار الحل الأفضل للمشكلة القائمة.
- حل النموذج وذلك بتحديد قيم متغيرات القرار.
- تعميم النتائج والتي تعتبر الخطوة الأخيرة في عملية التحليل الكمي والتي تتمثل في تحضير القرار الإداري المبني على حل النموذج والذي يتضمن تحديد أفضل البدائل لتحقيق الهدف أو الأهداف المسطرة.[1]

<u>الفرع الثاني :دوافع اللجوء إلى الأساليب الكمية</u>

إن أهم الدوافع التي جعلت مختلف صناع القرار يتجهون إلى الأساليب الكمية تكمن في كون المشكلة:

-معقدة ولا يستطيع المدير التوصل إلى حل مناسب بدون مساعدة المختصين في المحال الكمي.

-جديدة وليس لدى الإدارة خيرة سابقة في حلها.

[1] السيد ، أحمد عبد الله ، البحوث العملياتية و اتخاذ القرارات : مدخل الكمي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، الطبعة الثالثة، 2018

-متكررة ويرغب المدير في توفير الوقت والجهد اللازمين لها من خلال التوجيه باعتماد الإجراءات الكمية لاتخاذ القرارات الروتينية.[1]

المطلب الثالث: دور الطرق الكمية في تسيير السيولة في البنك

الفرع الأول ـ دور الطرق الكمية في تسيير السيولة

تُعد الطرق الكمية أساسية في تسيير السيولة، حيث تسهم في تحسين إدارة التدفقات النقدية وتحقيق الاستقرار المالي. هذا الدور يظهر في عدة جوانب مهمة:

1. *تحليل وتحسين التدفق النقدي*

تُتخدم الطرق الكمية لمراقبة وتحليل التدفقات النقدية، مما يساعد في تحديد النقاط الضعيفة وتحسين إدارة النقد. يمكن أن تشمل هذه الطرق:

- *نماذج المحاكاة*: تُستخدم لتحليل تأثير مختلف السيناريوهات على التدفقات النقدية.
- *التحليل الإحصائي*: يساعد في فهم الأنماط والتغيرات في التدفقات النقدية.
- *نماذج التوقعات*: مثل نماذج ARIMA، تُستخدم لتوقعات التدفقات النقدية المستقبلية.

2. *تطبيق السياسات النقدية*

تُستخدم الطرق الكمية في السياسات النقدية غير التقليدية، مثل التسيير الكمي، لزيادة السيولة وتحفيز الاقتصاد. هذا يشمل:

-توسيع القاعدة النقدية: من خلال شراء الأصول، مما يزيد من السيولة في النظام المالي.

- تخفيض أسعار الفائدة: لتشجيع الاستثمار والإنفاق.

3. *تقييم مخاطر السيولة*

[1] الربابعة ، محمود عبد الكريم ، البحوث العملياتية و الاساليب الكمية للاتخاذ القرارات ، دار امد للنشر و التوزيع ، عمان ، اردن، 2019

تعتمد البنوك على الطرق الكمية لتقييم مخاطر السيولة وتطوير استراتيجيات إدارتها. تشمل هذه الطرق:

- نماذج القيمة في المخاطر (VaR)**: لتقييم المخاطر المحتملة للخسائر الناتجة عن تقلبات الأسعار.

- نماذج التقلبات: مثل نماذج GARCH، لتقييم التقلبات في الأسواق المالية.

- نماذج المحاكاة: لتحليل تأثير مختلف السيناريوهات على مخاطر السيولة.

4. *تطوير استراتيجيات إدارة السيولة*

تُستخدم الطرق الكمية لتحديد أفضل استراتيجيات إدارة السيولة، مثل:

- إدارة الأصول والخصوم: لضمان توازن بين الأصول والخصوم وتحقيق السيولة الكافية.

- تخطيط السيولة: لضمان توافر السيولة في الأوقات التي تحتاجها المنظمة.

5. *تحسين كفاءة التمويل*

تُستخدم الطرق الكمية لتحسين كفاءة التمويل من خلال:

- تحليل التكلفة: لتحديد تكلفة مختلف مصادر التمويل.

- تحليل العائد: لتحديد العائد المتوقع من مختلف الاستثمارات.[1]

6.* التحليل المالي والتنبؤ*

تُستخدم الطرق الكمية في التحليل المالي والتنبؤ، مما يساعد في توقع التغيرات في السيولة وتحسين التخطيط المالي.

7.* تطوير نماذج التقييم*

تُستخدم في تطوير نماذج تقييم الأصول، مما يساعد في تحديد قيمة الأصول وتأثيرها على السيولة.

8.* التحليل الديناميكي للنظم*

[1] صندوق النقد العربي ، إدارة السيولة البنوك الإسلامية. أبو ظبي،2023

تُستخدم لتحليل تأثير التغيرات في المتغيرات الاقتصادية على السيولة.

9.*التحليل المالي المتقدم*

تُستخدم تقنيات مثل التعلم الآلي والبيانات الكبيرة لتحليل البيانات المالية وتحسين إدارة السيولة.

10. *تطوير استراتيجيات الاستثمار*

تُستخدم الطرق الكمية لتحديد أفضل استراتيجيات الاستثمار التي تتوافق مع أهداف السيولة للمنظمة.

باختصار، تُعد الطرق الكمية أدوات قوية في تسيير السيولة، حيث تسهم في تحسين إدارة التدفقات النقدية وتحقيق الاستقرار المالي من خلال الخطيط والتحليل والتنبؤ.[1]

[1] احمد ، ندى الجيلي الأمين ، التحليل المالي و دوره في رفع الكفاءة إدارة السيولة بالمصارف، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا 2014

خاتمة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل، يتضح أن الطرق الكمية تمثل عنصرًا أساسيًا في تسيير السيولة داخل البنوك، خاصة في ظل بيئة مالية تتسم بالتغير السريع وتعقّد المعاملات. إذ تتيح هذه الأدوات للبنوك إمكانيات تحليل دقيقة وموضوعية، تساعدها على إدارة مواردها المالية بكفاءة، وتحقيق التوازن بين السيولة المطلوبة وتحقيق العوائد المرجوة.

وقد بيّنا أن توظيف النماذج الرياضية والإحصائية في هذا المجال يعزز قدرة البنوك على التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية، وتقدير المخاطر المرتبطة بالسيولة بشكل أدق، مما يدعم عملية اتخاذ القرار ويقلل من احتمالية التعثر أو فقدان الثقة وعليه، فإن الاعتماد على الطرق الكمية لا يمثل مجرد خيار حديث، بل هو ضرورة استراتيجية لضمان استمرارية العمل المصرفي، ودعم الاستقرار المالي، وتعزيز ثقة المتعاملين، وهو ما يمهد لتحقيق نمو متوازن ومستدام في القطاع البنكي..

الفصل الثانـي :

الدراسات السابقة الأجنبية و العربية

مقدمة الفصل الثاني:

تُعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية لكل بحث علمي، لما توفره من تأصيل معرفي وإطار مرجعي يُسهم في توضيح المفاهيم وتحديد المسارات المنهجية المناسبة للباحث. وفي إطار سعينا لفهم الدور الذي تلعبه الطرق الكمية في تسيير السيولة داخل البنوك، كان من الضروري العودة إلى مجموعة من الدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وقد تنوعت هذه الدراسات بين تلك التي ركزت على تحليل مفهوم السيولة وأهميتها في العمل المصرفي، وتلك التي خصصت اهتمامها للطرق الكمية وتطبيقاتها المختلفة، بالإضافة إلى دراسات مزجت بين البعدين النظري والتطبيقي في معالجة العلاقة بين إدارة السيولة واستخدام النماذج الكمية.

وانطلاقًا من ذلك، تم تخصيص هذا الفصل لعرض وتحليل أبرز هذه الدراسات، مع تصنيفها وفقًا لموضوعها ومنهجيتها، وذلك بهدف استخلاص الفجوات البحثية وتحديد الإضافة التي يسعى هذا البحث لتحقيقها ضمن الأدبيات القائمة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

يقصد بالدراسات السابقة مراجعة الدراسات السابقة أو بالأحرى مراجعة الأدبيات والتي تناولت موضوع البحث أو بعض جوانبه، إذن هي عبارة عن مجموعة بحثية سابقة لها صلة بموضوع البحث. إذ يعد إستعراض الدراسات السابقة جزءا من أهم أجزاء البحث العلمي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

تعددت الدراسات السابقة من حيث مصدرها الأولي من أطروحات الدكتوراه، المجلات العلمية المتخصصة، الدوريات العلمية والمؤتمرات العلمية والتي عالجت بعض جوانب الموضوع، فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة العربية مرتبا ترتيبا زمنيا تنازليا من الأحدث إلى الأقدم.

1. دراسة: لؤي دويدار، محمد حاتة، تحليل كفاءة السياسة النقدية في تنظيم سيولة البنوك التجارية: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري للفترة 2000-2022 سنة النشر:2023

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة السياسة النقدية في إدارة السيولة المصرفية في مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري، من خلال التركيز على تقييم كفاءة السياسات النقدية وتأثيرها على السيولة في البنوك التجارية خلال الفترة 2000-2022. توصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية دورًا في تنظيم السيولة في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها من أبرز السياسات المؤثرة فيها.

النتائج

- اظهرت الدراسة ان السياسة النقدية تلعب دورا حيويا في تنظيم السيولة داخل البنوك التجارية.

-عرفت مرحلة توسعية ارتفعت فيها مستويات السيولة نتيجة زيادة لعائدات النفطية و كذلك عرفت مرحلة انكماشية نتيجة انخفاض العائدات النفطية بسبب نقص اسعار النفط.

-اثبتت الدراسة ان السياسات النقدية فعالة في التكييف مع التغيرات الاقتصادية مما ساهم في استقرار النظام المصرفي .

2. طهير كمال، بن عثمان مفيدة ،أثر آليات الحوكمة البنكية على خطر السيولة في البنوك التجارية: حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر ، *سنة النشر:2023*

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير آليات الحوكمة الداخلية للبنوك على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر. استخدمت الدراسة بيانات لعينة من 11 بنكًا تجاريًا خلال الفترة 2012-2021، ووجدت علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق وحجم البنك وخطر السيولة.

النتائج

- أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة تدقيق فعالة وخطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية.
- يشير ذلك إلى أن وجود لجنة تدقيق فعالة يسهم في تقليل خطر السيولة من خلال تعزيز الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.
- توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وخطر السيولة.
- لم تجد الدراسة تأثيرًا معنويًا لبقية آليات الحوكمة المدروسة، مثل حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي، ولجنة المخاطر، على خطر السيولة يشير ذلك إلى أن هذه الآليات قد لا تكون فعالة بنفس القدر في التأثير على خطر السيولة في السياق الجزائري.

3. دراسة : مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد ، تطبيقات التقنيات الكمية الحديثة "طريقة المؤشرات" لقياس خطر السيولة في المؤسسات البنكي •*سنة النشر:2022*

تسعى هذه الدراسة إلى عرض مختلف التقنيات الكمية الحديثة، بالتركيز على طريقة المؤشرات، لقياس خطر السيولة في البنوك، مع تطبيقها على بعض البنوك التي تنشط في الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن هذه التقنيات تلعب دورًا هامًا في قياس خطر السيولة، مما يسهل إدارتها والتحكم فيه.

النتائج:

أظهرت الدراسة أن استخدام التقنيات الكمية الحديثة، مثل طريقة المؤشرات، يلعب دورًا هامًا في قياس خطر السيولة في البنوك. هذه الأدوات تسهل عملية إدارة السيولة والتحكم فيها، مما يعزز من استقرار الأداء المالي للمؤسسات البنكية.

4. **تنـــاح حسين، بن الزيغم مسعودة، سبقاق نعيمة تسيير مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك البركة: سنة النشر:2022**

يهتم هذا البحث بدراسة تحليلية لمخاطر السيولة، وتنشأ مخاطر السيولة من عدم مقدرة المصرف على تمويل احتياجاته المالية. يهدف البحث إلى تسيير مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام أهم النسب المالية ونسب مخاطر السيولة وتحليلها.

النتائج

- أظهرت الدراسة أن بنك البركة الجزائري يتمتع بمستوى سيولة مرتفع، مما يقلل من تعرضه لمخاطر السيولة تم استخدام نسب مالية مثل نسبة السيولة الجارية ونسبة التغطية النقدية لتقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.
- أشارت النتائج إلى أن الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة قد يؤثر سلبًا على ربحية البنك، نظرًا لتقليل للبنك.
- كما شددت على ضرورة تطوير سوق مالي إسلامي في الجزائر لتوفير أدوات استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

5. **دراسة : شرشم وردة ، نحو توجيه إدارة سيولة النظام المصرفي لدعم الاستقرار المالي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2019 سنة النشر:2021**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة سياسات إدارة السيولة البنكية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، من خلال تحليل الفجوة بين الودائع المجمعة والقروض الممنوحة ودراسة سلوك العوامل المستقلة المتحكمة فيها. توصلت الدراسة إلى أن السيولة البنكية عرفت تغيرات نتيجةً لارتباطها بالعوائد البترولية، مما استدعى تدخلات من بنك الجزائر لضبط السيولة والحفاظ على الاستقرار.

النتائج

- أظهرت الدراسة أن السيولة البنكية في الجزائر تأثرت بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط.
- خلال فترة ارتفاع أسعار النفط، شهدت البنوك فائضًا هيكليًا في السيولة.
- .استخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التقليدية، مثل رفع معدلات الاحتياطي الإلزامي، لامتصاص فائض السيولة؛

- أجرت الدراسة تحليلًا قياسيًا لتأثير المتغيرات الجزئية الخاصة بالبنوك والمتغيرات الاقتصادية الكلية على سيولة 12 بنكًا في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

6. أدبوب سارة، ***إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001-2019، سنة النشر:2020***

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية فائض السيولة في الجهاز البنكي الجزائري التي سادت بصفة هيكلية ابتداءً من سنة 2001، من خلال دراسة تطور سيولة البنوك التجارية في الجزائر والعوامل المسببة لها، وقياس أثر فائض السيولة البنكية على ربحيتها.

النتائج

- أظهرت الدراسة أن البنوك الجزائرية تعاني من فائض سيولة هيكلي منذ عام 2001، نتيجة لارتفاع الودائع مقارنة بالقروض الممنوحة؛
- باستخدام نماذج البانل لتحليل بيانات سبعة بنوك تجارية خلال الفترة 2007–2017، توصلت الدراسة إلى أن فائض السيولة له تأثير سلبي على ربحية البنوك؛
- قام بنك الجزائر باتخاذ إجراءات لامتصاص فائض السيولة، مثل رفع معدل الاحتياطي الإلزامي واستخدام عمليات السوق المفتوحة.

5. دراسة إلياس بن ساسي، طبشي مصطفى ، إشكالية تسيير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، سنة النشر:2019

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع إشكالية تسيير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية، حيث وقع اختيارنا على المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI فرع ورقلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014. خلصت الدراسة إلى أن هذا الجدول لا يمكن الاعتماد عليه بخصوص تسيير السيولة النقدية من خلال القرارات المتعلقة بها، في ظل غياب سوق مالي فعال.

النتائج

أظهرت الدراسة أن جدول تدفقات الخزينة، رغم أهميته في عرض التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كافٍ في اتخاذ قرارات تسيير السيولة النقدية، خاصةً فيما يتعلق بتمويل العجز أو توظيف الفوائض.

أشارت الدراسة إلى أن غياب سوق مالي فعال في الجزائر يحد من قدرة المؤسسات على توظيف الفوائض المالية أو الحصول على تمويل لتغطية العجز، مما يقلل من فعالية جدول تدفقات الخزينة كأداة لتسيير السيولة.

اعتمدت الدراسة على تحليل الميزانية المالية، حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) فرع ورقلة خلال الفترة 2011-2014، وخلصت إلى أن هذه الأدوات، في ظل الظروف الحالية، لا توفر معلومات كافية لاتخاذ قرارات فعالة بشأن تسيير السيولة.

6. دراسة: سعيدة طايي و عبد الوحيدصرارمة.آليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية
سنة النشر : 2012

• تتناول هذه الدراسة الإدارة السليمة للسيولة المصرفية وتسيير مخاطرها على مستوى البنوك التجارية، مع التركيز على معرفة طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة والعائد والمخاطرة. .

النتائج:

. ادارة مخاطر السيولة تؤثر بشكا مباشر على ربحية البنوك.

. زيادة السيولة الزائدة تقلل من العوائد.

.انخفاض السيولة يعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات.

التوصية بتحسين سياسات ادارة السيولة لتحقيق الكفاءة والربحية..

7. خوبيزي خوبيزي ، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقًا لمعايير الرقابة المصرفي، د.س

تتناول هذه الدراسة تطبيق مناهج دقيقة لإدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية، مع التركيز على معايير اتفاقية بازل الثالثة. توصلت الدراسة إلى أهمية استخدام أساليب كمية لضبط هذه المخاطر وتحقيق استقرار النظام المصرفي..

نتائج

- أكدت الدراسة على ضرورة اعتماد البنوك على أساليب كمية دقيقة لقياس ومراقبة مخاطر الائتمان والسيولة.
- أشارت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية كشفت عن ثغرات في أساليب إدارة المخاطر في البنوك، مما دفع إلى تعزيز المعايير الرقابية وتحديثها.

- أظهرت الدراسة ان البنوك بدات في تبني متطلبات بازل /// و لكن لايزال هناك تفاوت في مدى التزام وتطبيق الكامل لهده المعايير بين البنوك.

المطلب الثاني: دراسات السابقة الاجنبية:

. 1/ دراسة Ariefianto، M.D.، Trinugroho، I.، Lau، E.، **(2022)**

Ariefianto، M.D.، Trinugroho، I.، Lau، E.، & Sergi، B.S. (2022). Banks، liquidity management dynamics: evidence from Indonesia. International Journal of Emerging Markets، 17(9)، 2321–2349.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تفاعل البنوك الإندونيسية مع صدمات السيولة، من خلال تحليل ديناميكيات إدارة السيولة في الفترة ما بين عامي 2003 و2019. استخدم الباحثون نموذج التأثيرات المشتركة الديناميكية Dynamic Common Correlated Effects) (Estimator - DCCEبالتكامل مع نموذج تصحيح الخطأ - Error Correction Model) (ECM، لتحليل سلوك السيولة في 84 بنكًا إندونيسيًا عبر بيانات طولية تغطي 17 عامًا كما يعتمد إطار الدراسة على المزج بين التحليل الاقتصادي القياسي الكمي والنظرية المصرفية، مع التركيز على سرعة التكيف مع صدمات السيولة ومدى مرونة البنوك في إعادة التوازن إلى مراكزها المالية بعد تعرضها لخلل في السيولة...

<u>نتائج</u>

أظهرت النتائج أن متوسط الفترة التي تحتاجها البنوك الإندونيسية للتعافي من صدمة في السيولة يتراوح بين 2.5 و3.5 أشهر.

تؤكد نتائج الدراسة على وجود ميل قوي للبنوك إلى السعي وراء التمويل من خلال مصادر جماعية كوسيلة للاستجابة لصدمات السيولة.

تدعم النتائج كذلك فرضية أن البنوك تستخدم سلوكها في إدارة السيولة كوسيلة لإرسال إشارات للأسواق بشأن قوتها المالية، من خلال الحفاظ على نسب سيولة مرتفعة نسبيًا عند الحاجة.

بالمقابل، وُجد أن الحافز المرتبط بإدارة المخاطر التقليدية له تأثير أقل نسبيًا في تحديد قرارات إدارة السيولة، مما قد يعكس ضعفًا في سياسات الرقابة الداخلية أو عدم اكتمال الأدوات الكمية المعتمدة

تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي للبنوك في المملكة المتحدة

The Impact of Liquidity Management on Financial Performance of Banks in the UK

المرجع الكامل:

Harb، M.، Taylor، J.، & Al-Kilidar، H. (2023). The Impact of Liquidity Management on Financial Performance of Banks in the UK.

تتناول هذه الدراسة التحليلية العلاقة بين إدارة السيولة والأداء المالي للبنوك العاملة في المملكة المتحدة، من خلال التركيز على مؤشرات سيولة رئيسية مثل نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio – LCR)ونسبة القروض إلى الودائع (Loan-to-Deposit Ratio – LDR)، ومدى تأثير هذه النسب على العائد على الأصول (Return on Assets – ROA)والعائد على حقوق الملكية.(Return on Equity – ROE)

اعتمد الباحثون على بيانات 25 بنكًا تجاريًا ومصرفًا استثماريًا في المملكة المتحدة خلال الفترة من 2012 إلى 2021، وهي فترة شملت تحولات اقتصادية كبيرة، من بينها تداعيات أزمة الديون الأوروبية، والتغيرات التنظيمية المرتبطة ببازل III، وجائحة كورونا.

نتائج

- وجدت الدراسة علاقة إيجابية غير خطية بين LCR وROA، حيث تؤدي زيادة LCR حتى مستوى معين (حوالي 120%) إلى تحسين العائد على الأصول.

- وُجد أن ارتفاع LDR يرتبط بشكل إيجابي مع ROE، مما يشير إلى أن البنوك التي توظف ودائعها في الإقراض بكفاءة تحقق عوائد أعلى للمساهمين.

- توصلت الدراسة إلى أن الإدارة المثلى للسيولة ليست في الاحتفاظ بأعلى نسبة ممكنة من الأصول السائلة، بل في تحقيق توازن ديناميكي بين الربحية والسيولة التشغيلية.

- أكدت الدراسة على أهمية المتطلبات التنظيمية مثل معيار بازل III، لكنها أوضحت أيضًا أن الامتثال المفرط دون مرونة قد يحد من قدرة البنوك على تحسين الأداء المالي.

نمذجة نسبة تغطية السيولة باستخدام الشبكات العصبية المتكررة

Modeling Liquidity Coverage Ratio Using Recurrent Neural Networks

المرجع الكامل:

Xu، L.، Zhang، W.، & Chen، X. (2024). Modeling Liquidity Coverage Ratio Using Recurrent Neural Networks.

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج تنبؤي متقدم يعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحديدًا الشبكات العصبية المتكررة (Recurrent Neural Networks - RNN) لتوقع تطور نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio – LCR) في البنوك التجارية، وذلك من خلال تحليل بيانات مالية يومية وتاريخية.

وقد ركز الباحثون على استخدام نوع معين من الشبكات المتكررة يُعرف بـ شبكة وحدات التحديث المتكرر (Gated Recurrent Unit – GRU)، التي تتميز بكفاءة عالية في معالجة البيانات الزمنية والتسلسل المالي المعقد، وهو ما يُعد من أبرز الأدوات الكمية الحديثة في مجال إدارة مخاطر السيولة.

نتائج

- تفوق نموذج GRU بشكل واضح على النماذج التقليدية من حيث الدقة والسرعة في التنبؤ.

- تحسن في قدرة النموذج على التنبؤ بتقلبات السيولة المفاجئة، خاصة في الأوقات التي شهدت اضطرابات سوقية (مثل أزمة كوفيد-19).

- أظهر النموذج قدرة على تقديم إشارات إنذار مبكر بخصوص انخفاض محتمل في LCR دون المستوى التنظيمي الأدنى (100%)، وهو ما يمنح إدارة المخاطر الوقت الكافي لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

- يوفر النموذج أداة كمية ذكية تسمح بمراجعة استراتيجيات تخصيص النقد والاستثمار قصير الأجل، كما يمكن استخدامه جنبًا إلى جنب مع اختبارات الضغط لتوقع السلوك في السيناريوهات الحادة.

إدارة السيولة في البنوك العامة الهندية

Liquidity Management in Indian Public Sector Banks

المرجع الكامل:

Sinha، R.، & Sharma، A. (2019). Liquidity Management in Indian Public Sector Banks. Journal of Banking and Finance Studies، Vol. 13(2)، pp. 112–138.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكيات إدارة السيولة في البنوك العامة الهندية خلال فترةٍ تمتد من عام 2008 إلى 2017، وهي فترة شهدت تقلبات اقتصادية كبيرة بعد الأزمة المالية العالمية. ركز الباحثان على استخدام أدوات كمية متقدمة، وتحديدًا طريقة المعممات اللحظية العامة (Generalized Method of Moments - GMM) لتحليل بيانات لوحة (Panel Data)تغطي 37 بنكًا عامًا في الهند.

وقد تم التركيز على تحديد العوامل الداخلية (مثل كفاية رأس المال، حجم البنك، جودة الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة القروض إلى الودائع) والعوامل الخارجية (مثل النمو الاقتصادي وسعر الفائدة) التي تؤثر على مستوى السيولة.

نتائج

- كفاية رأس المال (Capital Adequacy): وجود رأسمال كافٍ يجعل البنك أكثر قدرة على مواجهة تقلبات الطلب على السيولة.

- حجم البنك (Bank Size): البنوك الأكبر تمتلك مرونة أكبر في الوصول إلى مصادر تمويل مختلفة.

- رتفاع نسبة الودائع المستقرة يرفع من قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل.

- جودة الأصول المنخفضة (Poor Asset Quality): نسبة القروض المتعثرة المرتفعة تقلل من قدرة البنك على توليد سيولة من الأصول.

- النمو الاقتصادي المعتدل كان له تأثير طفيف على تحسين السيولة.

- البنوك ذات الإدارة المرنة والسياسات الائتمانية المحافظة كانت أكثر قدرة على الحفاظ على مستويات سيولة مستقرة خلال الأزمة العالمية وبعدها.

تأثير كفاءة الوساطة على مخاطر السيولة في البنوك المصرية

The Impact of Intermediation Efficiency on Liquidity Risk in Egyptian Banks

المرجع:

Abdelrahim، Ahmed (2024). The Impact of Intermediation Efficiency on Liquidity Risk in Egyptian Banks. Middle East Journal of Banking Research، Vol. 11(1)، pp. 45–68.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين كفاءة الوساطة المصرفية ومخاطر السيولة في البنوك المصرية، من خلال تبني منهج غير معلمي (Non-parametric approach) مكوّن من مرحلتين يعتمد على أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis - DEA) في المرحلة الأولى، وتحليل الانحدار في المرحلة الثانية. ويغطي التحليل بيانات 25 بنكًا عاملًا في السوق المصري خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2022.

يرتكز مفهوم كفاءة الوساطة المصرفية في الدراسة على قدرة البنك في تحويل الموارد (كالودائع) إلى استخدامات إنتاجية (مثل القروض)، مع الحد الأدنى من الهدر. أما مخاطر السيولة فتمثل احتمالية فشل البنك في الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل نتيجة عدم توفر الأصول القابلة للتحويل السريع إلى نقد.

نتائج

- أظهرت النتائج أن البنوك ذات الكفاءة التشغيلية العالية تواجه مخاطر سيولة أقل.

- البنوك الكبرى أظهرت كفاءة أعلى نسبيًا، وبالتالي قدرة أكبر على استباق أزمات السيولة من خلال تنويع المنتجات التمويلية وإدارة هيكل التمويل بشكل مرن.

- البنوك الخاصة أظهرت كفاءة أعلى في الوساطة المصرفية مقارنة بالبنوك الحكومية، ويرجع ذلك إلى نظم العمل الأكثر مرونة، وسرعة اتخاذ القرار.

- البنوك التي تملك هياكل حوكمة قوية وسياسات واضحة لإدارة المخاطر سجلت أداءً أفضل من حيث السيولة.

تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة للبنوك التونسية

Liquidity Risk and Bank Performance: An Empirical Test for Tunisian Banks

المرجع:

Hakimi، A.، & Zaghdoudi، K. (2017). Liquidity Risk and Bank Performance: An Empirical Test for Tunisian Banks. Business and Economic Research، 7(1)، 46–60.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مخاطر السيولة وأداء البنوك في السياق التونسي، من خلال تطبيق نموذج بيانات بانل Panel Data يغطي فترة زمنية طويلة نسبيًا تمتد من 1990 إلى 2013. وقد تم التركيز على عينة مكوّنة من 10 بنوك تجارية تونسية تمثل مختلف الأحجام وأنماط الملكية (حكومية وخاصة)، لتوفير قاعدة بيانات متجانسة وشاملة.

يرتكز الإطار النظري للدراسة على فرضية أن الزيادة في مخاطر السيولة تقلل من كفاءة عمل البنك وتحد من قدرته على تحقيق أرباح مستقرة، بسبب اضطراره للاحتفاظ بنسبة عالية من الأصول السائلة ذات العائد المنخفض أو بسبب التكاليف المرتفعة للحصول على تمويل قصير الأجل.

نتائج

- أظهرت النتائج أن ارتفاع نسب القروض إلى الودائع (كمؤشر على نقص السيولة) يؤدي إلى انخفاض كبير في مؤشرات الأداء المالي، خصوصًا ROA؛

- تبين أن ارتفاع معدلات التضخم وسعر الفائدة يزيد من حدة العلاقة السلبية بين مخاطر السيولة والأداء، ما يعني أن الأزمات الاقتصادية تضاعف من تأثير مخاطر السيولة؛

- لاحظ الباحثان أن البنوك التونسية تفتقر إلى استخدام أدوات إدارة السيولة المتقدمة مثل نماذج المحاكاة أو استراتيجيات إدارة الأصول/الخصوم، ما يزيد من ضعف قدرتها على التفاعل مع تغيرات السيولة بشكل استباقي.

تحليل العوامل المحددة للسيولة في البنوك العراقية

Determinants of Bank Liquidity in Iraq: An Empirical Panel Data Analysis

المرجع:

Hassan، Noor & Jaddah، Ali (2021). Determinants of Bank Liquidity in Iraq: An Empirical Panel Data Analysis.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المحددات الرئيسية للسيولة في القطاع المصرفي العراقي، مع التركيز على كل من العوامل الداخلية (الخاصة بالبنك) والعوامل الخارجية (الاقتصادية والكلية)، خلال فترة امتدت من 2006 إلى 2020. وقد اعتمد الباحثان على بيانات مالية سنوية لـ11 بنكًا تجاريًا عراقيًا تمثل شريحة واسعة من القطاع المصرفي العراقي، سواء البنوك الحكومية أو الخاصة..

تُعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تتناول السيولة المصرفية في البيئة العراقية التي تتسم بالتقلبات السياسية والاقتصادية، ما يجعلها ذات أهمية بالغة لفهم السلوك المالي للبنوك في البيئات غير المستقرة.

نتائج

- تشير الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العراق، حيث لم تكن ظروف الاقتصاد الكلي مواتية لتعزيز السيولة البنكية.

- كفاية رأس المال (CAR): كلما زادت قدرة البنك على تلبية التزاماته من خلال رأسماله، زادت مرونته في مواجهة نقص السيولة.

- القروض المتعثرة (NPL): تؤدي إلى تجميد السيولة، وتزيد من حاجة البنك لتكوين مخصصات احترازية، ما يقلل الأصول السائلة.

- التضخم المرتفع يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأصول السائلة ويزيد من الضغط على التزامات البنك.

- أكدت النتائج أن السياسات الاحترازية للبنك المركزي العراقي في تلك الفترة لم تكن كافية لحماية البنوك من التحديات التي تواجهها فيما يخص السيولة، لا سيما في أوقات الأزمات المالية أو التوترات الأمنية.

تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي للبنوك في المملكة المتحدة

The Impact of Liquidity Management on Financial Performance of Banks in the UK

المرجع:

Harb، Mohamad; Taylor، James; Al-Kilidar، Hossam (2023). The Impact of Liquidity Management on Financial Performance of Banks in the UK.

تناولت هذه الدراسة واحدة من القضايا المحورية في الاقتصاد المالي والمصرفي، وهي كيفية تأثير سياسات إدارة السيولة على الأداء المالي للبنوك. وتركزت على عينة من البنوك البريطانية العاملة في المملكة المتحدة خلال الفترة من 2012 إلى 2021، وهي فترة تضمنت آثار ما بعد الأزمة المالية العالمية، وتطبيق معايير "بازل 3"، وأخيرًا تداعيات جائحة كورونا.

أجريت الدراسة باستخدام بيانات مقطعية طولية لمجموعة من البنوك التجارية، وتم تحليلها باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد ، بالإضافة إلى استخدام نماذج الانحدار غير الخطي لاختبار ما إذا كان هناك "نقطة تحول" تؤثر فيها السيولة سلبًا على الربحية.

نتائج

- وجود علاقة إيجابية بين نسبة تغطية السيولة والأداء المالي.

- تكون هذه العلاقة أكثر وضوحًا في الفترات التي تشهد تقلبات اقتصادية أو اضطرابات في الأسواق المالية.

- السبب الرئيسي هو انخفاض كفاءة استخدام الأصول، حيث تبقى نسبة كبيرة من الأصول على شكل سيولة غير مستثمرة لا تحقق عوائد، ما يؤثر سلبًا على الربحية.

- كانت العلاقة عكسية، حيث تشير النسب المرتفعة إلى اعتماد كبير على الودائع لتمويل القروض، مما يزيد من مخاطر السيولة في حال حدوث سحوبات كبيرة.

المطلب الثالث: مميزات دراستنا عن باقي الدراسات.

تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية في مجال البحوث المتعلقة بإدارة السيولة في البنوك باستخدام الأساليب الكمية، حيث جاءت لتسد فجوة معرفية وميدانية في السياق الجزائري، وذلك من خلال عدة جوانب تجعلها تختلف عن الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال .

أولاً – المزج المتكامل بين الإطارين النظري والتطبيقي:

لم تكتفِ الدراسة بالجانب النظري التقليدي الذي يتناول مفاهيم السيولة والطرق الكمية بشكل عام، بل انتقلت إلى التطبيق العملي على حالة حقيقية متمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تلمسان، مما أعطاها بعدًا واقعيًا وجعلها أكثر التصاقًا بمشكلات المؤسسات المالية في بيئتنا الاقتصادية المحلية..

ثانياً – الاعتماد على بيانات ميدانية حديثة ودقيقة:

تميزت الدراسة باستخدام بيانات مالية محدثة للفترة الممتدة من جانفي 2022 إلى ديسمبر 2025، وهي فترة تتسم بتقلبات اقتصادية ملحوظة. هذا ما أضفى على النتائج مصداقية أكبر، مقارنة بدراسات أخرى اعتمدت على بيانات قديمة أو غير ميدانية، مما ساعد على استكشاف التغيرات الفعلية في سيولة البنك بشكل أكثر دقة.

ثالثاً – توظيف نموذج Box-Jenkins بشكل عملي باستخدامEViews 13:

شكل هذا الجانب نقلة نوعية في الجانب الكمي للدراسة، حيث تم تطبيق نموذج-Box Jenkinsبطريقة علمية دقيقة، مستفيدين من قدراته في تحليل السلاسل الزمنية المعقدة. وقد تم تنفيذ ذلك عبر البرنامج الإحصائي EViews 13، ما يعكس مستوى تقنيًا متقدمًا ويُظهر قابلية هذا النموذج للتطبيق العملي داخل المؤسسات المصرفية الجزائرية.

رابعاً – معالجة واقع مصرفي جزائري في بيئة اقتصادية نامية

انفردت الدراسة بتناول مؤسسة مصرفية وطنية تعمل ضمن واقع اقتصادي محلي، في الوقت الذي ركزت فيه معظم الدراسات السابقة على بنوك دولية أو أسواق مالية متقدمة.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة تُعد من المساهمات القليلة التي تقدم تحليلًا علميًا معمقًا يناقش واقع تسيير السيولة محليًا باستخدام أدوات كمية متقدمة.

خامساً – تقديم نموذج تنبؤ مستقبلي قابل للقياس والتحقق

من الجوانب المتميزة في هذه الدراسة هو التنبؤ بمستوى السيولة لشهر جوان 2024. هذا الجانب لا يعزز فقط البعد التطبيقي للدراسة، بل يفتح المجال للتحقق لاحقًا من مدى دقة النتائج، مما يجعل الدراسة أكثر واقعية ويمنحها طابعًا استشرافيًا يساعد المؤسسات على التخطيط واتخاذ قرارات مبنية على أسس كمية دقيقة في المجمل، فإن القيمة المضافة التي تقدمها هذه الدراسة لا تقتصر على محتواها العلمي فحسب، بل تمتد إلى بعدها العملي، بما يجعلها مرجعًا مفيدًا للباحثين والمهنيين في القطاع المصرفي على حد سواء، ويضعها ضمن قائمة الدراسات التطبيقية التي يمكن البناء عليها لتطوير آليات تسيير السيولة في البنوك الجزائرية باستخدام مناهج كمية فعالة.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال استعراض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، تبيّن أن الطرق الكمية تحتل مكانة بالغة الأهمية في دعم اتخاذ القرار داخل المؤسسات بشكل عام، وفي إدارة السيولة على وجه الخصوص، لا سيما في القطاع المصرفي وقد أظهرت هذه الدراسات أن الاستخدام الفعّال للأدوات الكمية، من خلال نماذج التنبؤ والتحليل الإحصائي، يساهم بشكل كبير في تحسين قدرة البنوك على استشراف احتياجاتها من السيولة، وضمان استقرارها المالي في ظل بيئات اقتصادية متقلبة كما برزت أهمية توظيف البرامج الإحصائية المتخصصة مثل SPSS و EViewsوغيرها، كوسائل عملية لتطبيق تلك النماذج وتحليل البيانات المالية بدقة. وبناءً على ذلك، فإن الدمج بين الفهم النظري والتطبيق العملي للطرق الكمية يُعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق إدارة فعالة للسيولة داخل البنوك.

الفصل الثالث : دراسة حالة تطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية*BADR* لوكالة تلمسان .

تمهيد الفصل الثالث:

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الأسس النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، واستعرضنا في الفصل الثاني أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي، والذي يُعد محورًا عمليًا لتجسيد المفاهيم والنماذج النظرية على أرض الواقع.

سيتم في هذا الفصل إسقاط الدراسة التطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تلمسان، بهدف التعرف على الأساليب الكمية المعتمدة من طرف البنك في تسيير السيولة خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2025. كما سنقوم بمحاولة التنبؤ بمستوى السيولة لشهر ديسمبر 2025، وذلك من خلال تطبيق EViews13و نموذج Box-Jenkins باستخدام البرنامج الإحصائي

وانطلاقًا من ذلك، يتضمن هذا الفصل محورين أساسيين: الأول يقدم لمحة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، في حين يركّز المحور الثاني على الدراسة التطبيقية وتحليل نتائج التنبؤ بالاعتماد على الأساليب الكمية.

المبحث الاول : لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تلمسان-:

والتي تسمى بالمديرية الجهوية تلمسان 013 والتي كان مقرها قديما بشارع بلحاجي بوسيف، اما مقرها الحالي بشارع العربي بن مهيدي، فتحت الوكالة في الفاتح من جانفي من سنة 1983.

حيث كانت تسمى بفرع SUCCURSALE وفي 22 ماي 2003 وبقرار من المديرية العامة غير اسمها وأصبحت تسمى بالمجمع الجهوي للاستغلال."G.R. "

تضم تحتها 10 وكلات محلية من بينها الوكالة المحلية الرئيسية تلمسان 513 و 9 وكالات فرعية أخرى، وهي: الوكالة المحلية الغزوات 515 الوكالة المحلية سبدو 517 الوكالة المحلية ندرومة 518، الوكالة المحلية أولاد ميمون 519، الوكالة المحلية الرمشي 520 الوكالة المحلية مغنية 521 الوكالة المحلية تلمسان 522، الوكالة المحلية الحناية 523 الوكالة المحلية باب العسة 524.

1/ نشأتها:

Banque de l ،Agriculture et du Développement Ruralكما سميت باللغة الفرنسية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر "BADR هو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي الجزائري، أنشئت في 13 مارس 1982 على شكل شركة مساهمة قانونيا على مدى 41 سنة، التزمت BADR بتعزيز القطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر هدفها هو تسهيل الوصول إلى تمويل مختلف القطاعات مثل الزراعة والأغذية الزراعية وكذلك صيد الأسماك ودعم نشاطات الصناعية التقليدية والحرفية. ومن أجل نيل رضا العملاء ومع تطور السنين تعددت وتنوعت نشاطاته وبدأ بالتوسع عبر التراب الوطني، حيث وضعت بدر ما يقارب 8000 عامل بين إطار وموظف تحت تصرفها من خلال 340 وكالة، بما في ذلك 3 وكالات مخصصة للتمويل الإسلامي، و 39 مجموعة تشغيل إقليمية منتشرة في جميع أنحاء التراب الوطني، فضلا عن نظام معلومات جديد لقدر أكبر من الأمان والسهولة والكفاءة والسرعة.

2/ وظائف البنك:

أ. وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق اهداف لها من خلال العمل على مواجهة المخاطر الصرف الخارجية بصفة عقلانية، وتطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء أولوية لحاملي الشهادات

ب. تطبيق المخطط والبرنامج الداخلية وفق سياسة الحكومة بتطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها، الاستعمال الرشيد لإمكاناتها التي تمنحها السوق المالية ومسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

3/اهداف البنك:

- إعادة تنظيم جهاز الإنجاز الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الاعلام الالي وتحديد الثروة وعصرنتها..
- اشراك الزراعة والتنمية حصتها في المجال الإنتاج الوطني..
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات..
- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقييم سلوكهم.

- ولتحقيق هذه الأهداف يجب على البنك ان يعمل على وضع الموارد بأفضل التكاليف، التسيير الدقيق للخزينة، تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.

*المبحث الثاني : نموذج JENKINS &BOX للتنبؤ:

اهتم العالمان بوكس وجنكينز سنة 1976 بجمع التقنيات المستعملة في السلاسل الزمنية للمساعدة على تحديد درجه النموذج وتقدير معالمه المقترحة بعد الطرق للتأكد من صلاحيه النموذج لأخذ شكله النهائي ذلك ان النماذج ديناميكية الخطية المقدرة والتحليلات النظرية المرفقة لها لا تعطينا شكل نموذج فقط وانما نحصل عليه ايضا على المعالم المقدرة له وذلك بغرض تنبا ومراقبه في المدى القصير .

تعد هذه المنهجية واسعة وذات صدى كبير في تحليل السلاسل الزمنية فهي تعكس سلوك السلسلة الزمنية سواء كانت موسمية او غير موسمية كما تشمل منهجية بوكس وجينكيز عدة مراحل والمتمثلة في :

***مرحله التعرف** وهي أصعب مرحله من مراحل المنهجية حيث يتم الحكم على استقراريه السلسلة الزمنية وتحديد النموذج الذي يمكن ان تخضع له السلسلة.

مرحلة التقدير نقوم في هذه المرحلة بتقدير النماذج الخطية المحددة في المرحلة السابقة وبعدها المفضلة بينهما *

***مرحله الاختبار** بعد تحديد وتقدير نموذج نقوم في هذه المرحلة باختصار مدى قبول النموذج احصائيا وهذا من اجل استخدامه للتنبؤ بالقيم المستقبلية في حالة رفض النموذج فانه يجب العودة الى مرحله الأولى.

***مرحله التنبؤ** وهي اخر مرحله من هذه المنهجية وهي التي نسعى من خلالها ايجاد القيم المستقبلية للسلسلة الزمنية وهذا من خلال استخدام النموذج ملائم الذي تم الحصول عليه بموجب المراحل السابقة. والتنبؤ الأمثل هو الذي يكون الخطأ الناتج عنه صغير جدا وتباينه اقل ما يمكن.

المبحث الثالث: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة تلمسان-

في هذا الجانب من الدراسة سنحاول تطبيق منهجية بوكس و جنكيز للتنبؤ بكمية السيزلة البنكية لوكالة –تلمسان –BADRو ذلك في الفترة الزمنية الممتدة من 2022 الى 2024 لفترة36 شهرا و الجدول التالي يبين ذلك :

	2022	***2023***	***2024***

جانفي	*543.232.970*	*797.145.839*	*1.040.529.843*
فيفري	*651.237.881*	*828.287.484*	*1.032.512.183*
مارس	*738.949.982*	*873.646.253*	*1.064.300.612*
افريل	*513.755.132*	*832.711.455*	*1.003.755.172*
ماي	*618.752.429*	*856.196.769*	*1.019.542.939*
جوان	*672.529.194*	*863.374.277*	1 068 121 414
جولية	*528.433.166*	*835.124.467*	936 219 036
اوت	*569.121.028*	*836.976.665*	973 300 354
سبتمبر	*683.147.159*	*860.003.942*	1 084 191 991
اكتوبر	*689.422.514*	*851.206.486*	1 083 626 258
نوفمبر	*735.412.893*	*889.584.843*	1 144 198 563
ديسمبر	*672.700.019*	*916.084.023*	1 112 456 146

جدول 1:كمية السيوله البنكية لبدر تلمسان 013 للفترة 2022/01/01-12/31/ 2024

الشكل (1-1): التمثيل البياني للسلسلة البنكية 2022/01/01-2025/12/31

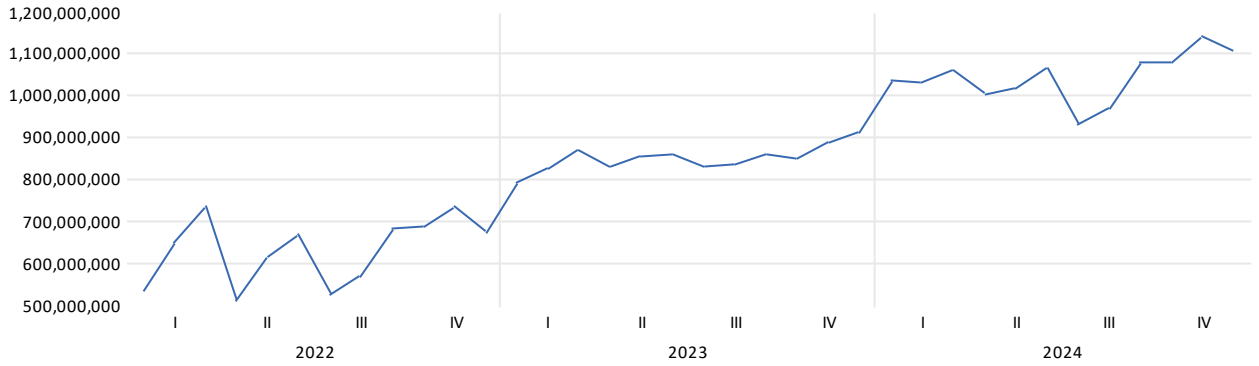

المرجع: من اعداد الطالب باستعمال البرنامج الاحصائي EVIEWS 13

المتغير المستقل *t*و المتمثل في 96 شهر من 2022/01/01-2025/12/31 اما المتغير التابع فهو الكمية السيولة البنكية و نرمز له ب *SER

تمثل السلسلة الكمية السيولة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تلمسان و المحددة ب 96 مشاهدة من 2022/01/01-2025/12/31 بمتوسط قدره 845000000 دج وقيمة دنيا مقدرة ب 513755132وقيمة الاعظمية 1144198564

فتشتت قيم هذه السلساة الزمنية عن متوسطها بانحراف معياري قدره 18100000000 دج ومعامل الالتواء 0.1785 و معامل التفرطح 2.0280 .

- الجدول الاتي يظهر كل ماتم ذكره في الأعلى:

احتمال	Jarque-Bera	معامل التفرطح	معامل الالتواء	الانحراف المعياري	القيمة الدنياوية	القيمة الأعظمية	الوسط الحسابي
0.4474	1.608	2.0280	-0.1785	18100000000	513755132	1144198564	845000000

الشكل (1-2) منحنى بياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الاصلية لسيولة البنكية.

Date: 05/09/25 Time: 15:21
Sample: 2022M01 2024M12
Included observations: 36

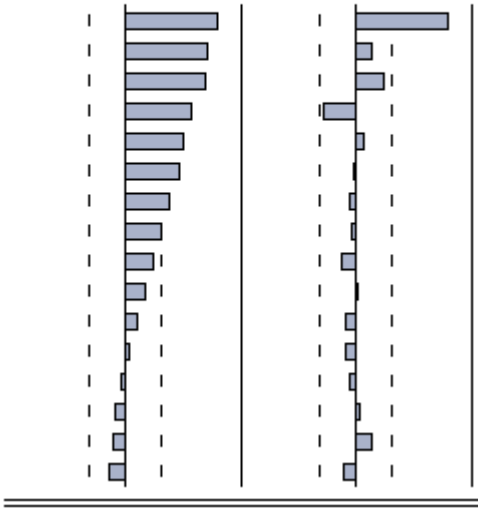

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.834	0.834	27.211	0.000
		2	0.739	0.141	49.187	0.000
		3	0.723	0.253	70.845	0.000
		4	0.595	-0.282	85.979	0.000
		5	0.523	0.076	98.066	0.000
		6	0.489	-0.008	108.98	0.000
		7	0.395	-0.060	116.34	0.000
		8	0.327	-0.047	121.56	0.000
		9	0.254	-0.134	124.82	0.000
		10	0.180	0.021	126.53	0.000
		11	0.113	-0.091	127.22	0.000
		12	0.028	-0.092	127.27	0.000
		13	-0.042	-0.063	127.37	0.000
		14	-0.082	0.032	127.80	0.000
		15	-0.098	0.141	128.43	0.000
		16	-0.142	-0.113	129.82	0.000

من اعداد الطالب باستعمال برنامج EVIEWS 13

في حالة إذا لاحظنا أن قيم دالة الارتباط الذاتي تقع خارج مجال الثقة أي انها تختلف معنويا عن الصفر وانها تتناقص ببطيء مع زيادة في قيمة k فان يوحي بوجود مركبة الاتجاه العام وان السلسلة غير مستقرة.

ثم حسب الإحصائية Q-statistics من المقال Ljung-Box فاننا نلاحظ أن الاحتمال الاختبار أصغر من 5% وبالتالي نقبل H_1 (الفرضية البديلة) التي تنص على أن احدى المعامل الارتباط الذاتي يختلف عن الصفر وبالتالي ليس هناك سيرورة الخطأ الأبيض وأن السلسلة الزمنية عير مستقرة سوف نتأكد من خلال اختبار الاستقرارية.

الجدول(1-2) : اختبار الاستقرارية

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.414589	0.0066
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-0.754460	0.170902	-4.414589	0.0001
C	4.32E+08	95722296	4.514213	0.0001
@TREND("2022M01")	11998063	2957507.	4.056816	0.0003

من خلال الاختبار الاستقرارية نلاحظ أن سلسلة الزمنية عير مستقرة حسب اختبار ADF و بالتالي فان سلسلة تتأثر بمركبة الاتجاه العام ثم نقوم بسلسلة بنزع الاتجاه العام من السلسلة الخام كما يلي:

الجدول (1-3) : تقدير السلسلة ذات الاتجاه الثابت +

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 05/09/25 Time: 16:15
Sample: 2022M01 2024M12
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.63E+08	20476958	27.47983	0.0000
@TREND	16116621	1006185.	16.01755	0.0000

- ***اذن بعد إزالة الاتجاه نحصل على الرسم البياني التالي:***

الشكل (1-3) : منحنى بياني للاختبار الاستقرارية:

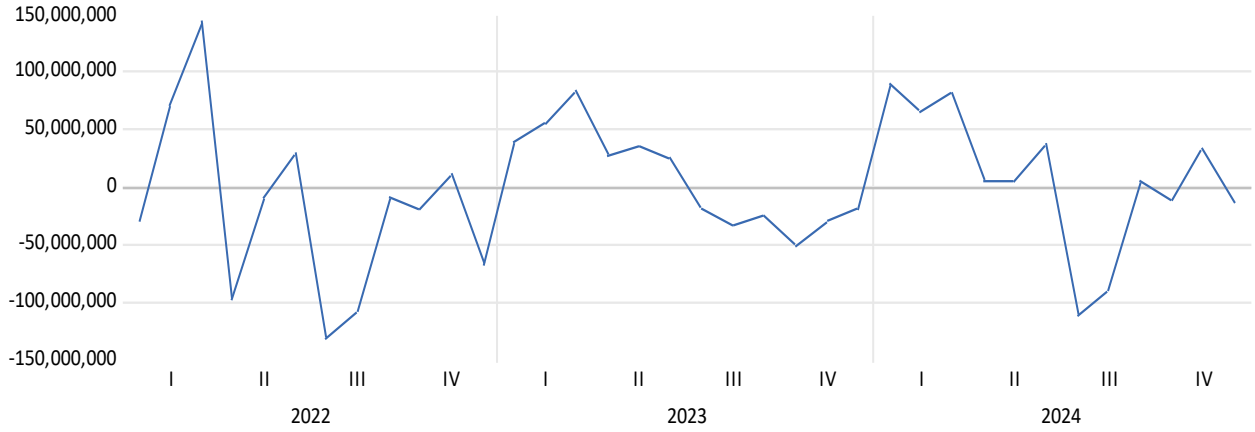

- من خلال الشكل المقابل يمكننا القول أن السلسلة الزمنية مستقرة بعدما قمنا بنزع مشكلة الاتجاه العام و سنقوم الان باختبار الاستقرارية من جديد ومن ثم اختيار النموذج الأمثل باستعمال معايير AIC ; SC ; HQ كتالي :

اختبار الثبات للسلسلة xt= (بدون اتجاه)

الجدول (1-4): بيان اختبار TREND

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.414589	0.0066
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XT(-1)	-0.754460	0.170902	-4.414589	0.0001
C	3616123.	21570838	0.167639	0.8679
@TREND("2022M01")	-161288.9	1045157.	-0.154320	0.8783

الجدول (1-5) : بيان اختبار C

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.483533	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XT(-1)	-0.754772	0.168343	-4.483533	0.0001
C	713050.2	10397779	0.068577	0.9457

الجدول الجدول (1-6) :: بيان XT

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.550273	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

بعد التأكد من أن السلسلة الزمنية مستقرة ولا تتأثر بالمركبات العشوائية سنقوم الان باختبار النموذج الأمثل باستعمال معايير AIC ; SC ; HQ لإختيار النموذج الأمثل:

الجدول *الجدول* (1-7) : بيان اختبار ثبات *نموذج ARMA*

Dependent Variable: XT
Method: ARMA Conditional Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/09/25 Time: 16:31
Sample: 2023M06 2024M12
Included observations: 19
Failure to improve likelihood (non-zero gradients) after 29 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
MA Backcast: 2023M03 2023M05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	1.620123	0.058891	27.51057	0.0000
AR(2)	-0.977758	0.054754	-17.85733	0.0000
MA(1)	-1.986565	0.226502	-8.770647	0.0000
MA(2)	1.698161	0.296902	5.719603	0.0001
MA(3)	-0.543096	0.186206	-2.916643	0.0113

R-squared	0.532626	Mean dependent var	-1992812.
Adjusted R-squared	0.399090	S.D. dependent var	52041373
S.E. of regression	40341630	Akaike info criterion	38.08460
Sum squared resid	2.28E+16	Schwarz criterion	38.33314
Log likelihood	-356.8037	Hannan-Quinn criter.	38.12666
Durbin-Watson stat	1.733496		

- بعدما قمنا بعدة محاولات لتثبيث المعايير المذكورة سابقا النموذج الامثل هو:

Xt=a1 xt-1 + a2 xt-2 + B1 et-1 + B2 et-2 + B3 et-3

اذن : ARMA(2.3) الذي يبين لنا قيم AIC . SC . HQ وكل المعلومات معنوية .

الشكل (1-4) : منحنى *بياني يمثل دائرة استقرار ARMA*

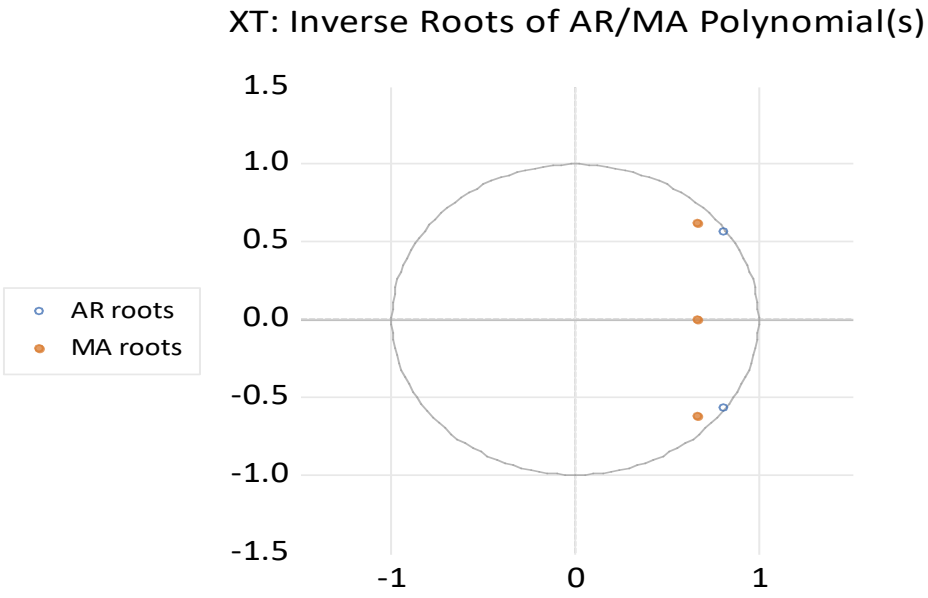

- اذن نلاحظ من خلال الشكل عدم وجود جذور حديثة لان كل النقاط داخل دائرة الاستقرار (1.1-)

الجدول الجدول (1-8) :: بيان الارتباط الذاتي للفروق

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.160	-0.160	0.5652	0.452
		2	-0.056	-0.084	0.6318	0.726
		3	0.086	0.065	0.8229	0.844
		4	-0.027	-0.007	0.8428	0.933
		5	0.034	0.040	0.8759	0.972
		6	0.312	0.329	3.8660	0.695
		7	-0.234	-0.138	5.6883	0.577
		8	-0.237	-0.311	7.7250	0.461
		9	0.096	-0.059	8.0933	0.525
		10	-0.081	-0.076	8.3822	0.592
		11	0.011	-0.011	8.3883	0.678
		12	-0.082	-0.185	8.7690	0.723

حسب الإحصائية نقبلQ من المقال **Ljung-Box**

الشكل (1-5) :: المدرج التكراري للبواقي

H_0 هذه الفرضية العدمية تنص على وجود السلسلة الزمنية التي ليس لها سيرورة ذات ذاكرة ولها سيرورة الخطأ الأبيض

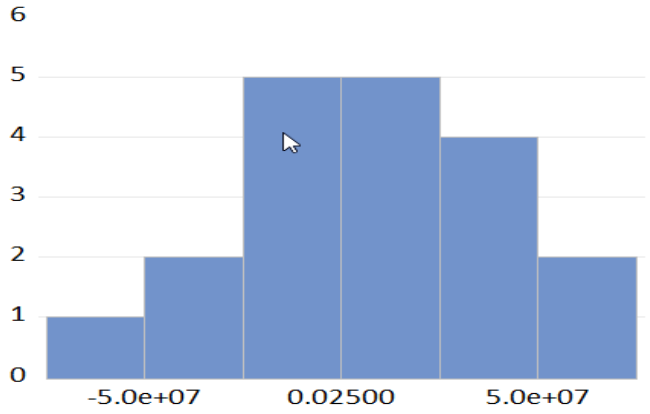

Series: Residuals	
Sample 2023M06 2024M12	
Observations 19	
Mean	7328194.
Median	6860710.
Maximum	74856054
Minimum	-58293254
Std. Dev.	34772206
Skewness	-0.051490
Kurtosis	2.400968
Jarque-Bera	0.292476
Probability	0.863952

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.477704	Prob. F(1,16)	0.4994
Obs*R-squared	0.521836	Prob. Chi-Square(1)	0.4701

لا يوجد تأثير ARCH

خاتمة الفصل الثالث

في هذا الفصل، قمنا بتطبيق الجانب العملي من الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تلمسان 013، حيث تم التعرف على واقع تسيير السيولة داخل البنك، كما تم استخدام نموذج Box-Jenkins بهدف التنبؤ بمستوى السيولة لسنة 2025.

اختيار هذا النموذج جاء نظرًا لقدرته العالية على التعامل مع البيانات الزمنية التي تتضمن تقلبات عشوائية يصعب التنبؤ بها باستخدام نماذج تقليدية أخرى، مما أتاح لنا الوصول إلى تقديرات دقيقة حول حجم السيولة المتوقعة. كما يُمكن اعتماد هذا النموذج في المستقبل للتنبؤ بفترات لاحقة، بعد التحقق من صحة التنبؤات السابقة.

تُعد نتائج هذا التنبؤ أداة فعّالة تساعد إدارة البنك على تحسين التخطيط المالي، وتقدير الطلب المتوقع على السيولة من قبل الزبائن، ما يسهم في تعزيز جودة الخدمة المقدمة، وضمان جاهزية البنك لتلبية الاحتياجات المالية، وبالتالي الحفاظ على رضا الزبائن وثقتهم.

الخاتمة العامة

تشكل السيولة عنصراً جوهرياً في استقرار النظام البنكي، حيث تلعب دوراً محورياً في ضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، وتلبية طلبات السحب والتحويلات، فضلاً عن تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور الطرق الكمية في تسيير السيولة في البنك، وذلك لما توفره هذه الأدوات من دقة وموضوعية في التقدير والتحليل والتنبؤ..

في بداية هذه المذكرة، تطرقنا إلى الجانب النظري من خلال التعريف بمفاهيم السيولة البنكية، أهميتها، والعوامل المؤثرة فيها، إلى جانب استعراض أبرز الأدوات والأساليب الكمية المستعملة في تسييرها، مثل النماذج الرياضية والإحصائية، ونماذج السلاسل الزمنية، ونماذج الانحدار وغيرها. وقد تبين من خلال هذا الإطار النظري أن الطرق الكمية تتيح إمكانية بناء تصور علمي عن الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة، من خلال التنبؤ بالاحتياجات المالية والتقلبات المحتملة في السيولة..

أما في الفصل الثاني، فقد استعرضنا مجموعة من الدراسات السابقة، التي تناولت موضوع السيولة أو استخدام الأساليب الكمية في الإدارة المالية، محليًا ودوليًا. وقد أكدت هذه الدراسات بشكل عام على فعالية النماذج الكمية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسات المصرفية، وعلى أهمية دمج هذه النماذج ضمن أنظمة الرقابة والتحليل المالي، بما يضمن تدفقاً نقدياً مستقراً وموازنةً دقيقة بين السيولة المتوفرة والالتزامات القائمة..

وانتقلنا في الفصل الثالث إلى الدراسة التطبيقية، حيث قمنا بإسقاط المفاهيم السابقة على واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تلمسان 013، من خلال دراسة وتحليل بيانات السيولة خلال الفترة الممتدة من جانفي 2022 إلى ديسمبر2025، واعتماد نموذج-Box Jenkinsللتنبؤ بمستوى السيولة لشهر جوان 2024 باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 13 .وقد أظهرت النتائج قدرة هذا النموذج على تقديم توقعات دقيقة وواقعية، تعكس إمكانية استخدامه كأداة عملية لمساعدة البنوك على التخطيط المالي..

ومن خلال هذه الدراسة، يمكن التأكيد على أن الطرق الكمية ليست مجرد أدوات تحليلية، بل تمثل دعامة استراتيجية لإدارة السيولة البنكية، تُمكن من التعامل بفعالية مع التغيرات السوقية المفاجئة، وتُسهم في رفع كفاءة الأداء المالي، وتفادي الأزمات الناتجة عن اختلالات السيولة. كما أنها تُعزز من ثقة المتعاملين في المؤسسة المصرفية، وتُرسّخ مبدأ الاستباقية في اتخاذ القرار المالي..

وفي الختام، توصلت هذه المذكرة إلى أن دمج النماذج الكمية في عملية اتخاذ القرار المالي داخل البنوك أصبح ضرورة ملحّة، خاصة في ظل تعقيد الأسواق وتزايد حجم المعاملات البنكية، مما يستدعي المزيد من الدقة في تحليل البيانات واتخاذ القرارات بناءً على أسس علمية مدروسة. ونوصي في هذا السياق بضرورة تكوين الكوادر البنكية في مجال

النمذجة والتحليل الكمي، وتحديث النظم المعلوماتية المعتمدة، بما يواكب التطورات الحديثة ويضمن الاستخدام الأمثل لهذه الأساليب.

قائمة المراجع

المصادر

1- الامر رقم 90-10المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض المادة 114

المراجع العربية:

الكتب

1. البهاء، احمد، إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية : دراسة نظرية و تطبيقية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2018؛
2. الربابعة ، محمود عبد الكريم ، البحوث العملياتية و الاساليب الكمية للاتخاذ القرارات ، دار امد للنشر و التوزيع ، عمان ، اردن، 2019
3. السمير، محمد عبد الله ، الأساليب الكمية في الإدارة ، دار الفكر ، عمان ، الادردن ، الطبعة الثانية، 2017
4. السيد ، أحمد عبد الله، البحوث العملياتية و اتخاذ القرارات: مدخل الكمي، دار المريخ للنشر ، الرياض ، الطبعة الثالثة، 2018
5. الطائي ، عبد الباسط ، إدارة المصارف التجارية، دار المسير للنشر ، 2010
6. غالم،عبدالله،العولمة مالية و الأنظمة المصرفية العربية ،دارالنشر و التوزيع ، عمان

المجلات:

1. صيد تونس، أثر التقلبات اسعار النفط في توجيه ادوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر 2011-2016 ،مجلة ابحاث اقتصادية،
2. بن عبو،عبد القادر، قياس و تحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 3 ، 2020
3. بن مبروك ، نور ، مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وكالة قالمة، جامعة 8 ماي1945، قالمة، جزائر، 2022
4. جلدة ، احمد ، إدارة السيولة المصرفية و اثرها في الأداء المالي ،مجلة الاقتصاد، العدد 42،2019
5. جمال العسالي ، طه عبد الرحمن سويسي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، دفاتر اقتصادية، الجزائر ، 2013
6. حسين حسن قعطبي ، نشاة البنوك المركزية ،جمعية البنوك اليمنية ، 14-ابريل-2021
7. علة محمد ، محاضرات في مقياس القانون البنكي ، جامعة زيان عاشور الجلفة مطبوعة 2021-2022
8. علي ، سامي عبد الله ، الأساليب الرياضية في اتخاذ القرار الإداري ، دار النهضة ، القاهرة ،2015
9. فشار جميلة ، البنك المركزي، مجلة افاق للعلوم ، المجلد1، العدد3؟2016، منصة ترويج الوعي ادارة البنوك ،

- قريش ، محمد الجمعي، أهمية السيولة النقدية، مجلة الباحث، العدد 9 ، 2011
- كرطه ، بوعقة ، تقنيات ادارة المخاطر للسيولة في ابنوك التجارية ، جامعة ورقلة، الجزائر ،2022
- محمد بوزيان ، دور البنوك المتخصصة، مجلة الاقتصاد و التنمية،2015 الوجيز في البنوك التجارية ، بهاء الدين للنشر ، الجزائر ، 2000

مذكرات التخرج

- واضح نعيمة العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية ،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2016-2017
- وهبة الزحيلي ، دار الفكر، دمشق، الطبعة 1، 2000
- حمد ، ندى الجيلي الأمين ، التحليل المالي و دوره في رفع الكفاءة إدارة السيولة بالمصارف، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2014

قائمة المراجع الاجنبية:

1. Ariefianto، M.D.، Trinugroho، I.، Lau، E.، & Sergi، B.S. (2022). Banks، liquidity management dynamics: evidence from Indonesia. International Journal of Emerging Markets، 17(9)، 2321–2349.
2. Harb، M.، Taylor، J.، & Al-Kilidar، H. (2023). The Impact of Liquidity Management on Financial Performance of Banks in the UK.
3. Xu، L.، Zhang، W.، & Chen، X. (2024). Modeling Liquidity Coverage Ratio Using Recurrent Neural Networks
4. Sinha، R.، & Sharma، A. (2019). Liquidity Management in Indian Public Sector Banks. Journal of Banking and Finance Studies، Vol. 13(2)، pp. 112–138.
5. Abdelrahim، Ahmed (2024). The Impact of Intermediation Efficiency on Liquidity Risk in Egyptian Banks. Middle East Journal of Banking Research، Vol. 11(1)، pp. 45–68.
6. Hakimi، A.، & Zaghdoudi، K. (2017). Liquidity Risk and Bank Performance: An Empirical Test for Tunisian Banks. Business and Economic Research، 7(1)، 46–
7. .60
8. Hassan، Noor & Jaddah، Ali (2021). Determinants of Bank Liquidity in Iraq: An Empirical Panel Data Analysis
9. Harb، Mohamad; Taylor، James; Al-Kilidar، Hossam (2023). The Impact of Liquidity Management on Financial Performance of Banks in the UK

المواقع الالكترونية

1. http//uomus.edu.iq/img/